



الجلسة العامة ٢٤

الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا
البند الفرعي الإضافي بوصفه بندا فرعيا من البند ٢٢ من
جدول أعمال الدورة الحالية؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وقرر المكتب
أيضا أن يوصي الجمعية العامة بالنظر مباشرة في البند الفرعي
الإضافي في الجلسة العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر مباشرة
في البند الفرعي الإضافي في الجلسة العامة؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ
الأعضاء بأن البند الفرعي الجديد يصبح البند الفرعي (ق)
من البند ٢٢ من جدول الأعمال.

البند ٤٤ من جدول الأعمال والبند ١٠ من جدول
الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

في غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
بفانترلتر (النمسا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثاني للمكتب (A/57/250/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي
انتباه الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب (الوثيقة A/57/250/
Add.1، فيما يتعلق بطلب مقدم من وفد كمبوديا لإدراج
بند فرعي إضافي تحت البند ٢٢ من جدول الأعمال،
”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى“.

قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند
فرعي إضافي، بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم
جنوب شرق آسيا“، بوصفه بندا فرعيا من البند ٢٢ من
جدول الأعمال، ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات
الإقليمية والمنظمات الأخرى“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويعترينا قلق بالغ إزاء ما طرأ مؤخراً على العلاقة بين الهند وباكستان. ونريد أن نحث كلا البلدين على السعي إلى تهدئة التوترات واستئناف الحوار، من أجل السلم والاستقرار ليس في جنوب آسيا فحسب بل في العالم أيضاً. ومن ناحية أخرى، ترحب اليابان ببدء محادثات السلام بين حكومة سري لانكا وجمهورية تاميل إيلاام، والتي تهدف إلى تحقيق السلام والإعمار في سري لانكا. واليابان مستعدة للتعاون في محادثات السلام وفي عملية التعمير.

وفيما يتعلق بأفغانستان، من المهم أن يشجع المجتمع الدولي التعاون لضمان الأمن وأن يفي على نحو منظم بالتزاماته بمساعدة هذا البلد. وفي هذا الصدد، تعد اليابان الآن برنامجاً يُدعى "سجل السلام"، وذلك لتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وفي رأينا أن ضمان الانتقال السليم من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة في تحقيق الإنعاش والتعمير له أهمية حاسمة في استقرار أفغانستان. والتعاون في إنشاء الطرق التي تربط بين المدن الرئيسية هو مطلب ملح بشكل خاص، مثلما توجد حاجة ملحة لبرنامج إنمائي إقليمي شامل من خلال، ضمن جملة أمور أخرى، إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا.

وأود أن أتطرق أيضاً إلى الحالة في الشرق الأوسط. فهناك أهمية حاسمة لتحقيق الرؤية الداعية إلى التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة بأسرع ما يمكن. ولكن المهمة الأكثر إلحاحاً هي أن يعيد كلا الطرفين بناء الثقة المتبادلة وأن يضعوا حداً لحلقة العنف المفرغة. ولتحقيق هذه الغاية، تحث اليابان إسرائيل بقوة على أن تسحب قواتها فوراً إلى خط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأن توقف عملياتها العسكرية وتنتهي عمليات الإغلاق في مناطق الحكم الذاتي؛ وفي نفس الوقت تدين اليابان بكل قوة العمليات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون الفلسطينيون.

تقرير الأمين العام (A/57/270 و A/57/270/Corr.1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود اليوم أن أركز على المجالات الثلاثة التالية، التي تتصدر حالياً جدول أعمال الأمم المتحدة: السلم والأمن الدوليان، والتنمية، وإصلاح الأمم المتحدة.

لقد أصبح منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من أكثر المهام إلحاحاً في صون السلم والأمن الدوليين. وتصبح أسلحة الدمار الشامل تهديدا بالغ الخطورة عندما تستخدم من أجل الإرهاب. وفي الوقت الحالي، تثير قضية العراق قلقاً بالغاً للمجتمع الدولي. فمن الضروري أن يسمح العراق بعمليات التفتيش بدون أية شروط أو قيود وأن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى اتخاذ القرارات الملائمة واللازمة لكسب التعاون الدولي في حل هذه القضية.

وتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية هي أمر ضروري للسلم والاستقرار في شمال شرق آسيا. وفي اجتماع القمة الذي عقد مؤخراً بين اليابان وكوريا الشمالية، أعربت كوريا الشمالية عن عزمها العمل بإخلاص على حل القضايا الإنسانية، مثل قضية خطف المواطنين اليابانيين، والقضايا الأمنية، مثل أنشطتها النووية والأنشطة الخاصة بالقذائف. وتعتزم اليابان بذل جهود مضيئة لحل هذه القضايا وغيرها من القضايا الهامة في عملية المحادثات المستأنفة لتطبيع العلاقات وتحقيق هذا التطبيع في العلاقات، بما يسهم في سلم واستقرار المنطقة.

ما هو السر في ذلك إذاً؟ بعد دراسة متعمقة استنتج البنك الدولي أنه تم تحقيق ذلك من خلال استثمارات كبيرة دعمها معدل مرتفع للادخار وتوفير رأس المال البشري ذي المهارات العالية. وأنا اتفق على أن الاستثمارات الكبيرة كانت محركاً قويا للنمو. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن جزءاً كبيراً من رأس المال الاستثماري هذا قد جاء من تراكم كميات صغيرة من المال أدخرها مواطنون من ذوي دخول منخفضة كانوا يؤمنون بمستقبل أفضل.

ولا بد أن يكون العامل الحيوي الآخر هو توفر العديد من الرجال والنساء الذين حصلوا على التعليم الأساسي. ولقد أمكن تحقيق ذلك، إلى حد ما، بفضل استعداد العديد من الأمهات للتضحية بوجبة الغداء لدفع تكلفة تعليم أطفالهن. هذه العوامل الإنسانية الحية والملموسة هي التي أدت في رأيي دوراً رئيسياً في تحقيق هذا النجاح.

ولا أنكر بالطبع الدور الهام والمكمل الذي قام به المانحون والمستثمرون الأجانب في تنمية المنطقة. ونظراً للإعاقات الهائلة التي تواجهها البلدان النامية، وعلى ضوء الترابط المتزايد بين الدول، فلقد أصبحت المساعدة من المانحين أكثر أهمية من ذي قبل.

ومن حسن الحظ أننا تمكنا من الاتفاق على أهداف الألفية الإنمائية في هذا الصدد. ولكن هناك أهمية حاسمة لأن نذكر أنفسنا دائماً بأن هذه الأهداف قد تفقد الكثير من أهميتها إذا لم يكن بيننا كثيرون مستعدون لبذل الجهد المضني والعرق لتحقيق تلك الأهداف، وإذا لم يكن هناك عدد متساو من هم على استعداد لتشجيعهم وتحفيزهم بجرارة، أو لأن يقدموا لهم العون والازد أثناء هذا العمل الشاق، أو لتهيئة الأوضاع الملائمة لخوض غماره.

وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنشاء الاتحاد الأفريقي بوصفهما

وأود أن أشير أيضاً إلى الحالة في أفريقيا. وتشجعنا لتحركات الإيجابية هناك، مثل تحقيق السلام في أنغولا والتوصل إلى وقف جزئي لإطلاق النار في السودان. ومن ناحية أخرى، للأسف، تنتكس الجهود المبذولة من أجل المصالحة الوطنية في كوت ديفوار. فلا بد من وقف العنف وإراقة الدماء هناك على الفور. وفي هذا الصدد، نقدر ونؤيد كثيراً الجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم من خلال، على سبيل المثال، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ما فتئت تسعى إلى الاضطلاع بالتحكيم في هذا الشأن.

إن هناك علاقة سببية واضحة بين التنمية من ناحية والسلم والاستقرار من ناحية أخرى. وأينما يسود عدم الاستقرار والصراعات والحرب نرى الأسى والدموع والإحباط وعدم التنمية والفقر. وأينما يوجد الاستقرار والسلام نجد السعادة والابتسامات والأمال والتنمية المنتظمة. وهناك أيضاً علاقة كبيرة بين التنمية وتعزيز الأمن البشري. وبهذه المناسبة، الأمن البشري مفهوم تعلق عليه اليابان أهمية كبرى، ونحن نتطلع إلى التقرير النهائي الذي ستصدره في الربيع القادم لجنة أمن الإنسان التي تتقاسم رئاستها السيدة أوغاتا والبروفسور سين.

بعد قولي هذا، أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى الحقيقة التاريخية التالية. في عقد الستينات، كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في بلدان شرق آسيا يماثل نفس نصيبه في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولكن منذ ذلك الحين، زادت بلدان شرق آسيا هذا المعدل زيادة ملحوظة. وتم في السنوات العشر الماضية بنجاح خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بمقدار النصف. ولقد وصف هذا النمو المستدام بأنه "معجزة شرق آسيا". وأنا بالطبع لا أعتزم مطلقاً المفاخرة بنجاح شرق آسيا، التي تنتمي اليابان إليه. لقد استشهدت بهذه الحقيقة لجرد أنني رأيت أنها لا بد وأن تتضمن دلالة مفيدة يمكن أن تكون مرجعاً نافعاً لنا لدى تناول قضية التنمية.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أتناول الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة. لا بد أن تركز الأمم المتحدة على التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين وأن تعمل بمرونة وفعالية أكبر. ويحدد إعلان الألفية القضايا ذات الأولوية التي يُنتظر من الأمم المتحدة معالجتها ويتم ذلك أيضا من خلال المؤتمرات العالمية. والأمر يتوقف على الأمم المتحدة لكي تضع برامج العمل والميزانيات وفق هذه الأولويات، ولكي تشرع بعدئذ في الإصلاحات التنظيمية. والتقرير الذي أصدره مؤخرا الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة يحدد بوضوح التوجه الذي ينبغي أن يتبعه هذا الجهد. وترحب اليابان بالموقف الأساسي للأمين العام وتعترم التعاون بالكامل في عملية الإصلاح.

ولقد نوه عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية بأن إصلاح مجلس الأمن أمر ذو أهمية خاصة في تعزيز الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام في تقريره الصادر مؤخرا، لا يمكن للإصلاح أن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. وإني أرحب بحته للدول الأعضاء على المضي قدما في مناقشة هذه القضية الهامة. وفي الوقت الذي يدخل فيه النقاش حول إصلاح مجلس الأمن عامه العاشر ترى اليابان أنه ينبغي لنا أن نركز مناقشتنا على مسائل مثل عدد المقاعد في مجلس يضم عدداً أكبر من الأعضاء. وتعترم اليابان بذل جهود عديدة في هذا الصدد وتأمل أن يعطي التقرير الحالي زخما لهذه المناقشات.

وترحب الحكومة اليابانية أيضا بظهور نتائج متزايدة لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المرتكز على تقرير الإبراهيمي. وتتطلع اليابان إلى استخدام الأمانة العامة لقدرتها المعززة في هذا المجال بكفاءة وفعالية.

ومن المهم ألا نعتبر الأهداف الواردة في إعلان مؤتمر قمة الألفية مجرد غايات في حد ذاتها. فبحلول ٢٠١٥، يجب أن نخفض الفقر والجوع العالميين بمقدار النصف، ونقضي

مظهرين من مظاهر ملكية البلدان الأفريقية لهذه العملية. ونظرا لأن اليابان تتوقع أن تسعى البلدان الأفريقية جاهدة لإحراز المزيد من التقدم في تنميتها على أساس هذه الشراكة، ومساعدة منها في تعزيز شراكة هذه البلدان مع المجتمع الدولي، فإنها ستعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

لا بد من متابعة التنمية بشكل دائم. لذلك من المهم أن نتابع كما يجب تحقيق نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ومنها على سبيل المثال خطة التنفيذ المنبثقة عن المؤتمر التي أوصت بأن تنظر الجمعية العامة في إعلان "عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة" بدءا من عام ٢٠٠٥. وتؤيد اليابان هذه التوصية. وسوف تستضيف، من جانبها، محفل المياه الثالث ومؤتمره الوزاري الدولي في آذار/مارس من العام القادم.

إن معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية هي مهمة رئيسية أخرى. وكما أشار تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن للصحة العامة أهمية حاسمة في التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة، والاستثمار في قطاع الصحة هو وسيلة ليس لتحسين الأحوال الصحية فحسب بل أيضا لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية فيما يتعلق بخفض حدة الفقر.

ولكي نتناول قضية الأمراض المعدية بشكل فعال من الضروري أن نعتمد نهجا جيد التنسيق يستجيب إلى الاحتياجات الواسعة النطاق لكل بلد، بما في ذلك التعليم والوقاية والعلاج والصرف الصحي العام والبحث والتنمية. وهناك أهمية أيضا للتعاون القائم على أساس الاهتمام المتوازن بالمناطق المحتاجة للمساعدة. ومن هذا المنطلق، ستواصل اليابان الإسهام في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا.

المعولم والمتكافل بشكل متزايد، التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان، مثل الحالة في العراق، تتطلب جهودنا المشتركة. وكرواتيا تؤيد تأييدا قويا تنفيذ كل القرارات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن العراق. ونأمل أن يكون للأمم المتحدة أيضا دور رائد في حل المشكلات في منطقة أخرى تثير القلق - الشرق الأوسط.

وأنشطة الأمم المتحدة ينبغي مواهمتها مع أهداف قمة الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الكبرى. إننا جميعا متفقون على أن الوقت قد حان للتنفيذ ولتحقيق نتائج ملموسة. وكما حذرت بالفعل بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ينبغي ألا نقيس نجاح عملنا بعدد القرارات التي تصدرها، وإنما بالاختلاف الذي نحدثه على أرض الواقع: أي في حياة الجائعين، الذين لا يحصلون على الدواء، ويعانون من الصراعات أو الفقر المدقع، وفي آفاق مستقبلهم أيضا.

حتى اليوم، التقدم في تحقيق أهداف التنمية لقمة الألفية لا يزال بطيئا ومتفاوتا بشكل كبير. وفي بعض المناطق، مثل شرق آسيا والمحيط الهادئ، قلة الدخل الحادة خففت، لكن مناطق أخرى، على وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال في وضع متخلف. ولا يزال الجوع مشكلة كبرى لعدد من البلدان. وتعميم التعليم الأولي، وعلى وجه الخصوص تعليم البنات، هدف في انتظار تحقيقه. ومع ذلك، فإن المشكلة الأكثر ترويعا هي معدل الوفيات المرتفع بين الأطفال. حيث يموت الملايين من الأطفال كل عام من أمراض يمكن الوقاية منها لو أتاحت الموارد. وبالنسبة لبلدان كثيرة تناضل في معركة خاسرة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والدرن الرئوي، يشكل إنشاء الصندوق العالمي لمساعدة الجهود الوطنية فتحا نرحب به، ومصدر أمل جديد.

على الفوارق بين الجنسين في التعليم ونعكس انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتالي يمكننا أن نبني عالما أكثر سلما وازدهارا وعدلا، ولتحقيق هذه الغاية، مطلوب من البلدان النامية والمتقدمة، بنفس القدر، أن تبذل قصارى جهدها وفقا لقدرات كل منها. واليابان لن تدخر جهدا في الإسهام في عمل الأمم المتحدة في تحقيق أهداف إعلان قمة الألفية.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

مسألة السلم والأمن كانت شاغلنا الأكبر في العام الماضي ولا تزال كذلك اليوم. ورؤيتنا المشتركة، المجسدة في إعلان قمة الألفية من أجل عالم أكثر سلما، وازدهارا وعدلا، يمكن لكل البشر أن يعيشوا فيه حياة أفضل وأوفر أمنا، لا تزال، للأسف، بعيدة المنال. وفي هذا الصدد، لا تزال بعض التطورات الإيجابية وشبكة الحدوث نتيجة لعملنا المشترك.

إن الكفاح ضد الإرهاب حقق أيضا بعض النتائج الإيجابية. الحالة في أفغانستان آخذة في التحسن، وإن كان بقدر غير كاف. ونحن نرحب مرة أخرى بتميمور الشرقية في أسرة الأمم المتحدة، ونحیی كفاح شعبها الذي اتسم بالإصرار من أجل الحصول على الاستقلال.

و ما ينبغي لنا أن نتعلمه من هذه الأمثلة هو أن العمل معا، عن طريق التعاون المتعدد الأطراف يمكن أن يحدث أثرا. كما ذكر الأمين العام في الجلسة الثانية من الدورة الراهنة:

”و حينما تعمل البلدان سويا في مؤسسات متعددة الأطراف على وضع قواعد القانون الدولي واحترامها وإنفاذها، فهي أيضا ترسي قواعد الثقة المتبادلة والتعاون الأكثر فعالية بشأن قضايا أخرى“.

ولهذا كانت الأمم المتحدة هامة في الماضي، ولا تزال كذلك الآن وأكثر من أي وقت مضى. وفي هذا العالم

صراعات. إن هناك حاجة ملحة لتخطي الفجوة بين المعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية، وأيضاً لضمان أن تكون التنمية لفترة ما بعد انتهاء الصراعات قائمة على سياسات اقتصادية واجتماعية صحيحة، مدججة في خطط إنمائية للبلد المعني نفسه. ولبوغ هذه الغاية، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً يقضي بإنشاء فريق استشاري مخصص بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. ونحن نقوم الآن بعملية إنشاء فريق من هذا النوع معني بغينيا - بيساو.

إن جمهورية كرواتيا ترحب بالعمل القيم الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعمل لجنة حقوق الإنسان، ولا تزال تؤيدهما. ومن مهامنا المشتركة في عالم اليوم المعولم، تعزيز وحماية حقوق الإنسان، القائمة على قيم عالمية، والتقدم الذي تحقق في هذا الخصوص واضح، لكن لا يزال هناك كثير ينبغي القيام به. وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، من المهم بشكل خاص إدراج حقوق الإنسان في كل أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بحكم القانون، والتنمية المستدامة، وحل الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام.

وخلال هذا الوقت الذي نكافح فيه الإرهاب، ومن أجل القيم التي ندافع عنها، يجب أن نكون حساسين بشكل خاص لحماية حقوق الإنسان. وما من كفاح لحماية الأمن الوطني يمكن القيام به على حساب حقوق الإنسان. وبالنهوض بالمزيد من احترام حقوق الإنسان، جنباً لجنب مع التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يمكننا أن نسهم في منع الإرهاب.

إن الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان الأساسية، والمعاقبة على انتهاكاتها الخطيرة - مع أنها لا تخلو من تحديات - تزداد قوة. والعدد المتزايد دوماً للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وكرواتيا من بينها، يدل على التزام المجتمع الدولي بإتخاذ ثقافة الإفلات من العقاب

ومع أننا لا يمكننا أن نكتفي بالاتجاهات، فإن معظم البلدان لا تزال أمامها فرصة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية في السنوات الثلاث عشرة المتبقية، لكنها لا يمكن أن تفعل ذلك بمفردها. وعلينا أن نبني على مؤتمرات الدوحة، ومونتيري وجوهانسبرغ لنبلغ هذه الأهداف ونجعل العولمة تعمل من أجل الجميع. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن نشجع على بناء شراكات على الأصعدة العالمية، والوطنية والإقليمية، وندرج في العملية القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. والشعور القوي بالملكية لدى البلدان التي تكافح من أجل تنميتها أساسي لنجاحها. وفي هذا الشأن، نرحب بشكل خاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وإذا كنا نريد حقاً أن نحقق المهام الصعبة التي تواجهنا، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل معاً. والسياسات المتناسكة الكفؤة التي لا يمكن تحقيقها إلا بالتنسيق المحسن دائماً بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها الرئيسية، ذات أهمية بالغة. ولتحقيق هذه الغاية، زيادة تقوية الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر يهم الجميع. واجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الربيع مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ينبغي أن يصبح محفلاً يتم فيه تقييم ما جرى القيام به من أعمال وتوضع فيه السياسات الجديدة. والتعاون بين الاثنين يحقق النفع للجميع. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يضيف إلى هذه الشراكة مساهمة أكثر تمثيلاً من الدول، وإدماج القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وهما أمران هامان في تعزيز مصداقية صنع القرارات الاقتصادية العالمية. ومن ناحية أخرى، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز، يصبح أكثر نفوذاً.

وفي جهودنا للإسهام في عالم أكثر أمناً وازدهاراً، ينبغي أن يكرس اهتمامنا الخاص للبلدان الخارجة من

وكما لاحظ الأمين العام بشكل ملائم، لا تزال الصورة العامة للوضع السياسي والأمني في العالم مشوشة بدلا من أن تكون مرضية. فالأهداف الواردة في إعلان الألفية تبدو كمطمح بعيد المنال. ولكن علينا ألا نفقد الأمل نظرا لأن الخبرة تبين لنا أنه عندما تتخذ إجراءات متضافرة وموحدة فإن الأهداف تصبح أكثر قابلية للتحقيق. هذه الحقيقة تتضح بجلاء في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية في دول مثل تيمور الشرقية وأفغانستان وسيراليون. ومن المؤكد أن هذه النجاحات وغيرها تقدم مصدرا هاما للاغتباط ولتحقيق الإنجازات.

وفي نفس الوقت، لا تزال التوترات المتزايدة في بعض بقاع العالم تشكل قلقا عميقا لنا. وأدى ذلك إلى أن تصبح مسألة اتقاء الصراعات من البنود التي تحظى بأولوية هامة للنظر فيها. ويرى وفد بلادي أن المساعي الجارية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها لإدماج منظور اتقاء الصراعات في أنشطتها تمثل تطورا مشجعا. ومما يستحق تقديرنا العمل المتفاني الذي يقوم به الأمين العام في هذا الصدد، بما في ذلك مساعيه الحميدة والمساهمات التي يقدمها ممثلوه الخاصون المكلفون بالعمل في مناطق الصراع. كما يقدر وفد بلادي الاستعداد الذي أعرب عنه الأمين العام لمساعدة ودعم كل الجهود الرامية إلى رعاية المصالحة بين شطري كوريا من خلال الحوار.

ومنذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، توحد المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة الإرهاب. واضطلع مجلس الأمن بشكل خاص بدور حاسم في قيادة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال لجنته المعنية بمكافحة الإرهاب ولجنته الخاصة بالجزءات المتعلقة بأفغانستان. وعلاوة على

والعدالة الانتقائية عن طريق إنشاء محكمة عالمية دائمة، من شأنها أن تحاكم مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بصرف النظر عن أوضاعهم أو جنسياتهم.

إن بدء نفاذ نظام روما الأساسي خلال وقت قصير لم يسبق له مثيل، كان في حد ذاته إنجازا. ومع ذلك، فإن تحديات جديدة ظهرت مع المناقشة التي جرت مؤخرا بشأن نطاق اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالدول غير الأطراف. ولأسباب واقعية جدا، على المدى القصير، قد يكون من المعقول البحث عن حل وسط؛ ومع ذلك، على المدى الطويل، الحل الواضح هو المشاركة العالمية في نظام روما الأساسي.

وفي الختام، تؤيد حكومة كرواتيا تمام التأييد جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق رؤيته المتمثلة في وضع برنامج شامل لإصلاح الأمم المتحدة. لقد أكد من جديد قادة العالم، ورؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا هنا قبل عامين في مؤتمر قمة الألفية إيمانهم بالمنظمة. ونرى أنه إلى جانب مسألة "إصلاح شؤون البيت الداخلي" الجارية حاليا، تتطلب الأمم المتحدة إدخال تحسينات وإصلاحات كبيرة كيما تواجه بنجاح تحديات القرن الحادي والعشرين. وكرواتيا على استعداد لأن تدعم بنشاط تلك الجهود.

لقد كان منح جائزة نوبل إلى الأمم المتحدة أمرا تستحقه عن جدارة تامة. وهذا يجب أن يشجعنا على أن نقوم بالمزيد من العمل.

السيد صن يون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم

بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/57/1) خلال العام الماضي. كما نشكره على تقريره الزاخر بالمعلومات عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية (A/57/270).

بالعمل من أجل تقاسم المسؤولية وتمكين كل البشر من الاستفادة من منافع التنمية. وقد حان الوقت الآن لكي يعمل المجتمع الدولي سويا بروح التعاون لتحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد.

ومما له أهمية مماثلة ضرورة إيلاء اهتمام متزايد إلى التباينات الواسعة بين مناطق عديدة من ناحية تلبية أهداف الألفية للتنمية حسبما أكد وبحق الأمين العام. ونظرا لأن أفريقيا متباطئة في معظم المجالات المستهدفة، فيسرنا أن ننوه بالإجراءات الملموسة التي اتخذت في ميدان التنمية الأفريقية، لا سيما من خلال المبادرة الخاصة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإنشاء الاتحاد الأفريقي. وحسبما تبين في الجلسة العامة رفيعة المستوى المعنية بتنمية أفريقيا التي عقدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وينبغي الترحيب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها مبادرة دينامية لتنمية القارة. ونرى في هذا الصدد أن الجهود التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، في هذا السبيل ستسهم في نجاح تلك المبادرات.

وفي القرن الحادي والعشرين، ترتبط التنمية ارتباطا وثيقا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ظل هذه الخلفية، نرى أن الاجتماع رفيع المستوى المكرس لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الذي عقد في الأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢ كان محفلا هاما لإعادة التأكيد على نهج أصحاب المصالح المتعددين من الدول الأعضاء. والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، الذين لكل منهم دور يضطلع به في تجسير فجوة التكنولوجيا الرقمية الموجودة داخل البلدان وفيما بينها. لذلك، ينبغي متابعة الزخم الذي تولد عن ذلك الاجتماع بهدف جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المسائل ذات الأولوية في استراتيجيات التنمية.

ذلك، نرى أن الفريق العامل المعني بوضع السياسة العامة فيما يتعلق بالأمم المتحدة والإرهاب المنشأة بمبادرة من الأمين العام، سيكون عنصرا معززا للمنظمة في مكافحتها للإرهاب.

وفي مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، ينبغي ألا يؤدي عدم إحراز تقدم في المحافل المتعددة الأطراف في العام الماضي إلى ردعنا عن الاستمرار في جهودنا لمعالجة قضايا الأمن العالمي ونتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق العالمية للاتفاقات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة الموجودة حاليا ومن أجل تعزيز الانضمام إلى تلك الاتفاقات. ونرى كذلك أن وجود نهج إقليمي سيساعد كثيرا على الإسهام في تحقيق ذلك الهدف، لا سيما إذا استخدمت تلك المساعي بشكل فعال، وأخذت في الاعتبار الشواغل الخاصة للمنظمة المعنية.

وفيما يتعلق بمجال حفظ السلام، يحيط وفد بلادي علما بالجهود المستمرة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز قدرتها في مجال التخطيط والإدارة والدعم لعمليات حفظ السلام. إننا ما فتئنا نعتبر دوما عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من المسائل الحيوية لضمان السلام والاستقرار في مناطق النزاع الموجودة في كل أنحاء العالم، وستقوم جمهورية كوريا بدور أكثر فعالية في تلك الأنشطة الهامة في السنوات المقبلة.

إننا نشهد مرارا وتكرارا تزايد الترابط بين مشاكل الصراعات والفقر والتخلف. واسترسالا لما تقدم، يرى وفد بلادي أن مبادرات الأمم المتحدة في مجال التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، أمر يكتسي أهمية قصوى. وخلال العام الأخير، أعاد المجتمع الدولي والبلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء التأكيد في مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ على التزامهم

وأخيراً وليس آخراً، نشاطر الأمين العام شواغله بأن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في تحقيق أهداف إعلان الألفية يقل عن توقعاتنا. وفي هذا الصدد، نسلم بقيمة الحملة التي شنها الأمين العام مؤخراً. وفي نهاية المطاف، تعتمد النتيجة الناجحة على الجهد الجماعي لجميع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ التزاماتها. وستنضم كوريا، من جانبها، إلى جهود ترجمة الأهداف إلى حقيقة.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام وإلى جميع الذين أسهموا في إعداد التقريرين على شمول ووضوح هذين التقريرين اللذين يتناولان مدى الفعالية، أو عدم الفعالية، التي حولت بها منظومة الأمم المتحدة الخطب البلاغية والتعهدات إلى نتائج ملموسة.

ومنذ عامين فقط احتفل قادتنا بفجر الألفية الجديدة بعقد مؤتمر قمة غير عادي هنا في الجمعية العامة. وقد كانت لحظة تاريخية تم الاحتفال بها بحماس، حيث أنها حددت مسار تعاون أكبر في رؤيتنا الجماعية لمستقبل أكثر ازدهارا. وذكرونا جميعا التقرير السنوي الأول بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، المطروح أمامنا الآن، بهذه التطلعات ويظهر التقدم المحرز حتى الآن.

وتماشيا مع الالتزام المثالي بتعهداتنا، ما فتئت ناورو تعمل من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية وشركائنا في التنمية من أجل وضع استراتيجيات وأطر إقليمية تمكننا من أن ننفذ، مجتمعين ومنفردين، تدابير عملية ومقبولة لمجتمعنا المحلية.

يقدم إعلان هونيارا لعام ١٩٩٢ وإعلان بيكيتاوا لعام ٢٠٠٠ وإعلان ناسونيني لعام ٢٠٠٢ إلى الدول الأعضاء في المنتدى إطار عمل لتعزيز التعاون الإقليمي داخل وخارج المنطقة بشأن الأمور المتعلقة بالسلام والأمن. وقد

إن حقوق الإنسان لم تكن قط قائمة على أساس أرسخ مما هي الآن في عصرنا الحالي. ويعزى الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى هذه الهيئة العالمية. ولا بد من الاعتراف بأن من المنجزات الجادة للأمم المتحدة أنها قادرة على أن تعبئ إرادة وأنشطة بلدان العالم من أجل وضع نظام قانوني شامل ومتين بشكل متزايد لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتتمثل آخر إضافة للمجموعة الوافية من القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقية حقوق الطفل لعام ٢٠٠٠، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه من هذا العام. وتقدر جمهورية كوريا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة وحماية اللاجئين، والمشردين وكل من هم في حاجة إلى الحماية الدولية نتيجة للجوع والكوارث الطبيعية والحروب والأمراض.

وكانت المشاورات العالمية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاحتفال بالذكرى الخمسين للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين تعد حجر زاوية هاما، إذ أكدت من جديد الأهمية الدائمة للاتفاقية وبروتوكول عام ١٩٦٧، وأيضا توضح الحاجة إلى تعزيز النظام لصالح حماية اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين تهتم بهم المفوضية. وتطلع إلى التعاون بقدر أكبر مع الدول الأعضاء في دعم جهود المفوضية لتعزيز النظام الدولي للحماية.

إن الحاجة الملحة للتعاون الدولي في مكافحة الإيدز قد أصبحت أولوية لهذه الهيئة العالمية. ويوجد ملايين من الأشخاص المصابين بهذا المرض ولديهم أمل قليل في الحياة. ويود وفدي أن يذكر بالالتزام الوارد في إعلان الألفية والذي صمم بموجبه المجتمع الدولي على وقف وعكس مسار انتشار الفيروس/الإيدز. ونعتبر أن التركيز الوارد في تقرير الأمين العام هذا العام جاء في الوقت المناسب حيث أنه يدعو إلى العمل المبتكر على جميع الجبهات.

على الصك وأن يدخل حيز النفاذ ولأننا نعتقد أن إنشاء المحكمة سيوفر آلية ضد الإفلات من العقاب في مناطق الصراع، وبذلك يسهم في التعهدات بموجب الجزأين الأول والثاني من إعلان الألفية. ومرة أخرى، من المؤسف أن نرى تلك الدول التي أعربت عن تحفظات بشأن المحكمة حريصة على أن تجعل المؤسسة عقيمة وأن تمنعها من تحقيق أهدافها، ويبلغ بها الحد أن تقول إن المحكمة خطر على السلم والأمن.

وتتفق ناورو على أنه ينبغي أن يصير الحكم الرشيد جزءاً لا يتجزأ من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية القومية، ونحن الآن نندرس بصورة متزايدة سبل تحسين وتعزيز آلياتنا لإنفاذ القانون وجعلها أكثر فعالية. وتشجعنا أيضاً المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في القضايا المتعلقة بالحكم الرشيد. كذلك يتخذ بلدي، بالتشاور مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، الخطوات الضرورية لتنفيذ السياسات الإقليمية ذات الصلة بإنفاذ القانون والحكم الرشيد والمساءلة.

وإن المواضيع الواردة في التقرير بشأن منع الصراعات المسلحة وعلاج الأمراض والوقاية منها، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ذات أهمية كبيرة. وناورو تسلم بأن الصحة والتعليم من اللبنة الأساسية لبناء المجتمع، ولكن هما بدون السلام يصبحان قيمتين ثانويتين حينما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد. ونحن محظوظون بعض الشيء في منطقتنا فيما يتعلق بهذا الأمر، حيث أن المرفق الإحصائي للتقرير يوضح أنه فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية للألفية، تحقق منطقة المحيط الهادئ مؤشرات اجتماعية - اقتصادية عالية نسبياً. ولكن جهودنا الإقليمية في صون وتحسين هذه المعايير تتطلب دعماً متواصلًا من المجتمع الدولي، وخاصة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. وحتى

نادت تلك الإعلانات بالعمل المحلي الجاد في مجالات محددة مثل استحداث قوانين محلية للتصدي إلى غسل الأموال والإرهاب والجرائم عبر الوطنية. ومع ذلك، تم إحراز تقدم قليل في تنفيذ هذه التعهدات في حالة ناورو، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى القيود التي تفرضها الموارد.

وناورو، بالتعاون مع معظم إن لم يكن كل البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، تعمل كل ما هو ضروري لإبقاء المنطقة دون الإقليمية خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل والنفائيات السمية من خلال التصديق على صكوك إقليمية ودولية مثل معاهدة راروتونغا واتفاقية وايجاني واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفائيات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومع ذلك، فمن المؤسف أن تتجاهل الدول التي لديها أسلحة نووية وأسلحة للدمار الشامل مناشداتنا باحترام رغباتنا. ومن الجائز جداً أن تكون المشكلة متعلقة بالاتجاه الذي تتسم به تلك الدول. وبعض الدول التي تمتلك أسلحة نووية تنظر إلى نفسها على أنها "الأخيار" وتعتقد أنها يجب ألا يزعجها أحد. تمثل هذه الالتزامات بينما ينبغي أن يلتزم بها من يصنفونهم على أنهم "سيئون" أو "أشرار". وثانياً، فتلك الدول نفسها التي تمتلك أسلحة نووية تعتبر أن أمن وسلامة بلادها وشعوبها لها أهمية قصوى، حتى على حساب المناطق المجاورة وشعوبها. ولا يمكن لتطوير أسلحة "حرب النجوم" إلا تعزيز مثل هذا النمط من التفكير.

وبلدي، مثله مثل بلدان عديدة أخرى، سارع أيضاً بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حتى وإن لم تكن للنظام الأساسي علاقة مباشرة بنا. ومع ذلك، فقد صدقنا عليه لأننا كنا نريد أن يتم التصديق

على نحو كاف عمق التغيير الذي طرأ في المنظمة. لإصلاحات الجارية تساعد على تحقيق أهداف إعلان الألفية فيما يتعلق بإدارة هذه الهيئة العظيمة، وإنني أشيد بالأمين العام وموظفيه لما قاموا به من عمل حتى الآن. ولكننا لن نقف بطبيعة الحال عند هذه المرحلة. فلنكي تواصل المنظمة أداء الدور المتوخى لها بفعالية لا بد لنا من مواصلة الجهود لتنشيط وتبسيط عملنا، وهذا يشمل إعادة هيكلة هيئات الأمم المتحدة الأساسية - كمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بل والتجمعات الإقليمية - لتحسين إظهارها للواقع الجيوسياسي، فضلا عن التصدي للقضايا العالمية الناشئة.

فالأمم المتحدة مؤسسة بعيدة عن الكمال، وبها أوجه قصور، ولكن الواقع أن شواغلها الأساسية تم جميع الأمم وتؤثر على حياتنا. وجدول أعمال هذه المنظمة ينمو سنويا ولكل دولة عضو نصيبها في كفالة استمرار سعيها لبلوغ أهدافها. والطريقة الوحيدة لنجاح الأمم المتحدة في تحقيق هدفها السامي هي أن نظل على التزامنا القوي بالسير في الطريق الذي اعتمدها في مؤتمر قمة الألفية.

السيد جالانيو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام لتقريره الشامل عن أعمال المنظمة خلال العام المنصرم. فالتقرير يزودنا بمعلومات غزيرة لمناقشة البند قيد الاستعراض.

لقد كان مؤتمر قمة الألفية المعقود هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حدثا تاريخيا يهدف إلى التعامل بشمول مع المشاكل الهامة التي تؤثر على البشرية. ففي ذلك المؤتمر الهام صمم قادتنا بصورة جماعية على الالتزام برؤية مشتركة لعالم سلم وعدل وازدهار. فمن الملائم إذن أن ننظر واعين إلى الماضي في هذا المنعطف، ونتأمل ما أحرزناه من تقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

الآن لا يزال دعم تلك الجهات غير ثابت وحالات معينة، ولكن لحسن الحظ توفر أهداف الألفية إطار عمل مركزيا ومتناسقا للمساعدة.

وعلى الرغم من صغر حجم ناورو، إلا أنه يسعدها أنها لا تزال تسهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز. ومع ذلك، فمن المؤسف أن نلاحظ أن تمويل الجهات المانحة للصندوق يظل محدودا وأن هناك عجزا يبلغ قرابة ٧ بلايين دولار. وسيتطلب المضي قدما مواصلة العمل الجريء والمبتكر على جميع الجهات من جانب جميع أصحاب المصلحة، وأود أن أحث الأمين العام على مواصلة هذا الكفاح النبيل.

وتؤيد ناورو التركيز الشديد على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العامة والبرامج القطرية. ونحن نرى أن أحد أهم أهداف الإعلان هو الالتزام في الجزء الثالث بالتصدي للاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة الجزرية النامية في إطار برنامج بربادوس للعمل. وسنواصل الدعوة للأخذ بإطار من هذا القبيل، ولكن سننادي باستجابة عالمية أقوى للمشاكل العالمية الآخذة في النشوء مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

لقد وضع مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة مؤخرا خطة تنفيذ تقطع شوطا في سبيل التوصل إلى رد عالمي متضافر، ولكن هنا أيضا يتعين علينا جميعا أن نتخذ إجراء قويا للوفاء بالالتزامات المقطوعة بشأن البيئة والتنمية المستدامة عموما.

أما عن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فلست أرغب في إثارة أي قضايا خلافية موضوعية لأنني أرى أن الوثائق غير مترابطة ومن الممكن أن تُدمج في نهاية المطاف في ملخص واحد متماسك ومتكامل لأعمال الأمم المتحدة، يركز على تحقيق أهداف إعلان الألفية.

غير أنني أشير إلى الفصل الثامن من الوثيقة A/57/270 بشأن تعزيز الأمم المتحدة حيث أرى أنه لا يبيّن

سرعة تنفيذ إعلان الالتزامات بشأن الفيروس/الإيدز وخاصة تعبئة الموارد الإضافية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرُّن الرئوي والملاريا.

ويظل عبء الديون ثقيلا على كاهل البلدان النامية. وقد أسفرت التزامات خدمة الدين المصحوبة بهبوط مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، عن تدفق صاف للموارد المالية الخارجة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وكان لهذا أثره السلبي على قدرة البلدان النامية على توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، ومن ثم على تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القطاعات الاجتماعية الحساسة.

وقد أضر عصر الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف أكثر مما أفاد معظم البلدان النامية. فضلت أسواق البلدان المتقدمة النمو مغلقة تماما أمام منتجات البلدان النامية بسبب الحواجز التعريفية وغير التعريفية، كالإعلانات والمعايير الصحية والصحية النباتية وغيرها. وتظل السلع الأساسية، وهي أهم صادرات البلدان النامية، تحظى بأسعار متدنية في الأسواق العالمية. فقضت هذه التحديات على قدرة بلداننا على تمويل تنميتها.

ونحن نسلم بأهمية دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بوصفه سبيلا إلى السلام والاستقرار والتنمية. ويشهد قيام الاتحاد الأفريقي مؤحرا على الالتزام بوضع الشعوب الأفريقية على طريق التنمية المستدامة. فالقادة الأفريقيون ملتزمون بالشراكة الجديدة لصالح التنمية في أفريقيا (نيباد) وهو برنامج للاتحاد الأفريقي أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. غير أنه لو أُريد لأهداف نيباد أن تتحول إلى واقع فإننا نحتاج إلى التزام لا يتزعزع ودعم من الأفريقيين أنفسهم ومن المجتمع الدولي كذلك.

ونحن على يقين من أن لأفريقيا القدرة على حسم الصراعات التي استمرت تعكس مسار مكاسب التنمية في

وكما قال الأمين العام في التقرير السنوي الأول عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية فإن آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ظل الاتجاهات الراهنة آفاق مختلطة تماما وتحمل اختلافات كبيرة بين المناطق وفي داخلها. ويلاحظ وفدي مع القلق أن التقدم في معظم أفريقيا جنوب الصحراء لا يكاد يحرز، مع تخلف درامي في بعض المجالات الحساسة المستهدفة، كالحد من الفقر.

واسمحوا لي أن أبلغ الجمعية عن الإجراءات التي تتخذها كينيا صوب تنفيذ الأهداف. فقد أنشأنا فرقة عمل وطنية تتألف من ممثلين لوزارة المالية والتخطيط، ومنظومة الأمم المتحدة، وشركاء ثنائيين، ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص، كي تتصدر تعبئة الاستجابة الوطنية وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد أولويات التدخلات والمساعدات الإنمائية اللازمة. وتقدم فرقة العمل هذه أيضا مشورتها بشأن الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية وسائر أدوات التخطيط الوطنية. ونحن نرنب إلى إعداد أول تقرير وطني عن الأهداف الإنمائية للألفية، في نهاية هذا العام.

وقد واصلت نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ونسبة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية، ارتفاعها. وتشتد هذه الحالة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعيش نصف السكان تقريبا دون خط الفقر.

وزاد من تفاقم الحالة انتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن هذا الفيروس/الإيدز زاد الطلب على خدمات الصحة العامة والتعليم وقلل إنتاجية العمل، وأثر على إمدادات قوة العمل الماهرة. كما محت الجائحة المكاسب التي تحققت في مجال تعليم الأطفال وفي معدلات وفيات الطفولة والأمومة. ولذا فكينيا تحث على

في مجال معالجة المشاكل التي سُلط عليها الضوء في إعلان الألفية. والالتزامات التي قُطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينات، وفي دورتي الأمم المتحدة الاستثنائيتين المعنيتين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالطفل، وفي المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إذا تم الوفاء بها وتنفيذها على نحو ناجح، ستضعنا على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): إن التقييم الموضوعي الذي قدمه الأمين العام في التقريرين قيد النظر ينقلنا إلى لحظة فعلية من مواجهة الحقيقة، وهي حقيقة قد لا يكون من السهل قبولها، إلا أن علينا أن نتحلى بالشجاعة اللازمة لتحمل المسؤولية عنها.

وقد يسأل البعض، ما هي هذه الحقيقة؟ ولا أود أن أكرر هنا كل ما توصل إليه الأمين العام من استنتاجات. وسأقتصر على إحالتكم إلى العبارات الرئيسية التي ترد في كل جزء تقريبا من التقريرين اللذين ننظر فيهما الجمعية: تقدم محدود، تقدم غير كاف، نتائج مختلطة في أفضل الأحوال، فرص ضئيلة جدا لتحقيق الأهداف المتفق عليها، وغيرها.

من هو المسؤول عن هذه الحالة؟ وما السبب في بقاء تحقيق التقدم في الوفاء بالتزامات قطعناها كلنا طوعا وبجربة؟ وما الطريق الذي ينبغي لنا أن نسلكه لكي نصلح هذه الحالة؟

لا أعتقد أن علينا أن نبحت كثيرا لكي نحدد المسؤولين. فهم ببساطة نحن الدول الأعضاء - بدرجات متفاوتة، بطبيعة الحال - إلا أن علينا أن نتحمل جميعنا المسؤولية عن ذلك.

القارة. وتشكل هذه الصراعات أحد العوامل التي تسهم في انتشار الأسلحة الصغيرة في أفريقيا. وفي اجتماع عقده مؤخرا وزراء الشؤون الخارجية في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي في نيروبي في آب/أغسطس الماضي بمناسبة المؤتمر الاستعراضي الوزاري الأول لإعلان نيروبي، أكد الوزراء من جديد التزامهم بمكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبغية تحقيق هذا الهدف على أساس مستدام، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والتقني والسياسي. وتود كينيا أن تعتنم هذه الفرصة أيضا لكي تشكر إدارات التنمية الدولية في المملكة المتحدة وكندا والنرويج وهولندا ومنظمتي عالم أكثر أمانا في المملكة المتحدة وعالم أكثر أمانا في جنوب أفريقيا على المساعدات التي تقدمها في تنفيذ إعلان نيروبي.

وتعتقد كينيا أن المبادرات التي اتخذت مؤخرا في جنوبي السودان، والصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا علامات هامة تبعث على الأمل في إرساء السلام والاستقرار في القارة. ونؤكد مجددا أهمية دور المنظمات الإقليمية في حل الصراعات والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. وتدعو كينيا في هذا الصدد إلى تدعيم الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اعترافا بإسهامها في إرساء السلام.

وختاما، من الواضح أن الأهداف الإنمائية للألفية قد لا تتحقق بمعدلات التنفيذ الحالية. ولا شك في أنه من الضروري أن تبذل الأطراف الفاعلة كلها جهودا أكبر بكثير في شراكة عالمية حقا لكي تعبئ الموارد المالية اللازمة لتمويل تنفيذ هذه الأهداف. وقد جمعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مر السنين ثروة من الخبرات ومن أطر السياسات

بنجاحها الباهر. ومع ذلك، ما زال من المحتم أن يزيد تطور أعمال الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يعالج جميع الصراعات على قدم المساواة وبالاجتهاد اللازم. والشرق الأوسط والصومال وليبيريا، وأمثلة كثيرة غيرها، تستحق نفس الاهتمام الذي يوليه المجلس للمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله. ولا بد لمجلس الأمن بصفة جماعية من أن يتحمل مسؤولية مسألة العراق. وأكرر، على مجلس الأمن أن يحتفظ بالمسؤولية الجماعية عن القضية العراقية. ونحن نرى أن حكومة بغداد قد استجابت إلى مطلب عودة المفتشين بدون قيد أو شرط، ونرحب بذلك. ويوجد الآن مجال لتسوية دبلوماسية تجنب العالم والمنطقة حربا ستكون لها عواقب وخيمة على جميع الأصعدة.

وبالنسبة للمسألة الفلسطينية، لا بد لمجلس الأمن أن يتولى دوره بالكامل، هنا أيضا، من خلال إنفاذ قراراته، لحمل إسرائيل على إنهاء احتلالها أخيراً لجميع الأراضي المحتلة والعودة إلى طاولة المفاوضات. ولقد التزم الفلسطينيون بالحل السياسي الذي يضمن السلام والتعايش بين دولتين: فلسطين وإسرائيل.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ينبغي ألا تكون المصالح الوطنية البحتة والمقصورة على الدول الأعضاء في المجلس هي أساس صنع قراراته، وهي قرارات يفترض أنها تمثل الضمير والشرعية الدوليين. فلا بد من تحسين وتنظيم استخدام الجزاءات حتى تأخذ في الحسبان الاعتبارات الإنسانية وأحكام المادة ٥٠ من الميثاق. وينبغي لأعضاء المجلس أن يعجلوا بعملهم في هذا الشأن.

ومع ذلك، فإن القضية الأكثر إلحاحاً، في نظرنا، هي تحسين استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب. ويبدو لنا بوضوح أنه بدون نهج شامل حقيقي يركز تماماً على الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، خاصة الأسباب ذات الطابع الاجتماعي

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نعترف بالجهود الضخمة التي بذلها الأمين العام في إدارة الأعمال المتعلقة بتنظيم وتنفيذ أهداف إعلان الألفية. وأود أيضاً أن أثنى بصفة خاصة على روح المبادرة التي يتحلى بها والإبداع الذي لا يألو جهداً في إثباته في هذا الصدد. ومن هذا المنطلق نرحب بارتياح كبير بقراره شن حملة الألفية وتعيين السيدة إيفلين هرفكتر مديرة تنفيذية لها، وقد كانت نشطة إلى أقصى حد في مونتيري. ويسرنا أيضاً أن السيد مارك مالوك براون، الذي يتولى الإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا المسعى.

ولكن لا يمكن للجهود المتفانية للأمين العام أن تكفي وحدها وفي حد ذاتها، وبخاصة وأنا جميعاً لم نف حتى الآن بالتزاماتنا بتزويد المنظمة بالوسائل اللازمة للقيام بالأعمال الفعالة.

والطريق المؤدي إلى الاتجاه السليم ليس بسر. ولا تزال الوصفة كما هي لتحقيق أهداف الألفية: نهج عالمي واستراتيجية منسقة وتعبئة للزائد والموارد اللازمة وتعزيز للدور الرائد للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد الرسالة التي وجهتها تونس من هذه المنصة أثناء المناقشة العامة: لنعمل معا على إنشاء تحالف شراكة دولية يقوم على مدونة سلوك دولي تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية والأمن والاستقرار الدوليين.

وأود الآن أن أنتقل بصورة خاصة إلى ثلاثة مجالات في إعلان الألفية تكتسب في رأينا أهمية خاصة: السلام والأمن، والتنمية والقضاء على الفقر، والاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

فيما يتعلق بالسلام والأمن، نعترف بأن الأمم المتحدة تحرز تقدماً هاماً في هذا المجال ويمكنها أن تفخر

أخرى عبر مبادرة رئيسها، فخامة السيد زين العابدين بن علي، الرامية إلى إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل استئصال الفقر. ولقد دعا مؤتمر قمة جوهانسبرغ إلى إقامة هذا الصندوق، ونأمل أن توافق الجمعية العامة على هذا القرار.

ثالثاً، فيما يخص تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، عندما حدد رؤساء دولنا وحكوماتنا هذه المنطقة بوصفها منطقة تستحق الأولوية في العمل، وقد أصابوا في ذلك، لم يتوقعوا أن المنجزات في المنطقة ستكون هزيلة ومخيبة للآمال بهذه الدرجة. ولا تزال أفريقيا القارة الأقل استقراراً والأشد فقراً والأكثر احتياجاً والأشد تضرراً من الأوبئة المهلكة. وصحيح أن الأفارقة أنفسهم ينهضون بالمسؤولية عن المشاكل الخاصة بهم والتزموا بكل قوة بتحقيق هذا الهدف؛ وذلك من خلال، على سبيل المثال، إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

ولكن هل يعني ذلك أن هذه الأمور تقلل من مسؤولية المجتمع الدولي حيال القارة الأفريقية؟ بالطبع لا. على العكس، إننا نؤمن بأنه يتعين على المجتمع الدولي، بكل عناصره وآلياته، أن يضاعف جهوده وأن يتعهد اليوم، قبل فوات الأوان، بالمساعدة في إنعاش أفريقيا. لا بد من تقديم هذه المساعدة الدولية بطريقة تستجيب إلى الأولويات التي حددها الأفارقة أنفسهم، وينبغي عدم ربط هذه المساعدة بشروط مسبقة لا تتعلق بأبعاد الواقع الأفريقي. ونحن نرى أيضاً أنه من الضروري تعزيز التنسيق والتشاور مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، التي هي أقدر على تحديد احتياجات أفريقيا الحقيقية والاستجابات الملائمة لها.

إن مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وتنفيذ إعلان الألفية هي فرصة للنقد الذاتي الحقيقي بغية

والاقتصادي، لن نتاح للحملة العالمية ضد الإرهاب فرصة كافية للنجاح. ويبدو لنا من الضروري أيضاً بنفس الدرجة أن نضع بأسرع ما يمكن الإطار القانوني الملائم، تحت إشراف الأمم المتحدة، من خلال إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب تتضمن تعريفاً دقيقاً ومقبولاً لدى الجميع لمفهوم الإرهاب. وكلما عجلنا بذلك كلما كان أفضل لنا.

ثانياً، فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، هذا هو الموضوع الذي أحرز فيه أقل تقدم من بين موضوعات إعلان الألفية، هذا إن كان يمكن إظهار أي تقدم على الإطلاق. وكما أشار الأمين العام، فلقد ساءت الحالة في مناطق معينة، وخاصة في أفريقيا. ولكن من المفارقات أن هذه القضية تصدرت جدول أعمال المجتمع الدولي طوال العامين الماضيين. ففي الدوحة ومونتيري وبالي وجوهانسبرغ نوقش الفقر من كل منظور وبجميع أبعاده وتداعياته. ولقد أثارت استنتاجات الأمين العام قلقنا حقاً.

ومعلوم أنه لا يزال أمامنا السنوات الأربع عشرة المقبلة للتعويض عن تأخيرنا، ولكن حتى يتحقق ذلك لا بد أن نتحرك وأن نفي بالالتزامات التي تم التعهد بها، لأن هذه الالتزامات، حسب اعتقادنا، تم التعهد بها على أعلى مستوى، فهي ليست مجرد طموحات أو أحلام يقظة، كما قد يخلو للبعض أن يعتقد. وإذا أخفقنا في التصدي لهذا التحدي خلال الإطار الزمني المحدد فسيتعين على الذين لم يفوا بالتزاماتهم تحمل المسؤولية الثقيلة عن المزيد من استفحال الأسباب الجذرية لكل الشرور التي يعاني منها عالمنا.

إن هامش المناورة في تحقيق أهداف إعلان الألفية، التي هي أولوية رئيسية، هو هامش كبير تماماً. فلدينا أطر مؤسسية وقانونية قائمة بالفعل. ولا بد أن نبذل الجهد للاستثمار في العمل الملموس. وهنا أسهمت تونس مرة

وتتطلب العمل والحلول التي تكتسب الشرعية عندما يتم التعامل معها عبر الجهود التعاونية المتعددة الأطراف.

ومن المعلوم أن مصداقية المنظمة العالمية تعتمد على قدرتها على منح الزخم والديناميكية لعمليات السلام في مناطق التوتر أو الصراع المحتمل في كل أنحاء العالم. وفي هذا الشأن، عملت المنظمة بصفة عامة بتأن وتعقل. ففي أفغانستان، تم جمع الأطراف الأفغانية في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تحت رعاية الأمم المتحدة، وتمكنت من الاتفاق على عملية سياسية أفضت الآن إلى إقامة سلطة انتقالية تحت قيادة الرئيس قرضاي. وبعد سنوات من الصراع، تلوح الآن فرصة واعدة، ولكنها ضعيفة، لتحقيق السلام.

وفي الشرق الأوسط أعطت الأمم المتحدة دعماً حذراً لأعمال المجموعة الرباعية، والتي تشكل المنظمة أحد مكوناتها. وينطوي هذا التوجه على اعتراف الأمم المتحدة بالحاجة إلى اعتماد نهج رصين ومتنوع حيال كثير من المشاكل التي تحقّق بالعالم اليوم.

وفي بيان الأمين العام الذي عرض فيه تقريره عن أعمال المنظمة، أشار إلى الوضع في جنوب آسيا، ذاكراً أنه لا يزال الوضع خطراً هناك وأنه يجب معالجة الأسباب الأساسية. ومن وجهة نظرنا، تكمن الأسباب الأساسية في الإرهاب عبر الحدود وعدم رغبة المؤسسات المعنية في حوارنا في تفكيك البنية التحتية للإرهاب الذي ظل يزعجنا لأكثر من عقدين من الزمان تقريباً. وتشمل الأسباب الأساسية الأخرى العداء المستميت، وغياب الحكم الديمقراطي، وعدم رغبة مؤسسة عسكرية في إخضاع نفسها للسيطرة المدنية. ولا يمكن قبل معالجة هذه الأسباب إعادة اكتشاف القواسم المشتركة بين مصالح شعوب شبه القارة في بناء الدول ومعالجة وحل أوجه المشاكل في العلاقات بين البلدان. ولقد

إيجاد زخم فعلي للوفاء بوعود رؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين حددوا لنا الطريق نحو عالم أفضل.

وتونس، من جانبها، ستواصل تكريس جهودها للوفاء بالتزاماتها، وستحافظ على تعاونها وستدعمه، كما تقتضي الضرورة، مع جميع المؤسسات المتعددة الأطراف، ومع شركائها الإقليميين أيضاً، بغية تحويل أهداف إعلان الألفية إلى واقع، بدلا من أن تكون مجرد مجموعة من الوعود والنوايا الحسنة المحكوم عليها بالألا تترجم أبداً إلى أفعال.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): يود وفد

بلادي أن يهنئ الرئيس على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال هذه الدورة. ونشكر الأمين العام على العرض الشامل الذي قدمه لنا حول أنشطة المنظمة خلال العام الماضي في مختلف المجالات. ويبرز التقرير أيضاً العديد من التحديات الرئيسية التي تواجهنا. وحيث أن الوقت محدود، سأشير إلى بعضها فقط. ولكي ندخر الوقت، سأختص ذلك بعض الفقرات في النص المعمم.

لقد ذكرنا الأمين العام بالحاجة إلى تجديد إيماننا بالتعددية التي تتخذ الأمم المتحدة محورا لها. ولقد أظهرت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر العام الماضي أنه لا يمكن التعامل مع ظاهرة الإرهاب إلا من خلال نهج متعدد الأطراف. فما من دولة محصنة ضد الإرهاب ولا يوجد بلد يمكنه التعامل معه بمفرده. وبينما يذكرنا الأمين العام بالمصلحة الواضحة لكل الدول في تعزيز القانون الدولي والحفاظ على النظام الدولي ومسؤوليتها الواضحة عن ذلك، فهو يدعو الدول أيضاً، في خطابه، إلى الاتفاق على ممارسة السيادة معا حتى تتمكن من التغلب على المشاكل التي تهمز كل واحدة منها على أفراد. ونحن نعتبر هذه العبارات رسالة قوية تشير إلى التحديات العالمية التي تواجهنا اليوم

ولقد ظلت الهند ملتزمة كلياً وباستمرار بقضية حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. وهذا الالتزام لا يتزعزع أو يقل، كما أنه سيستمر. فالهند أسهمت بأكثر من ٦٠ ٠٠٠ جندي وعناصر شرطة شاركوا في ٣٥ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من ضمنهم ١٠٩ من حفظة السلام الهنود الذين بذلوا أقصى التضحيات في خدمة الأمم المتحدة. كذلك تعهدنا الإسهام بلواء من الجند للعمل تحت مظلة نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، فضلاً عن ٦٠ ضابطاً ضموا إلى قائمة الاستدعاء إلى مختلف مقار البعثات. وعلى وجه الإجمال، لقد ظللنا من أكبر المساهمين في القوات، إذ شاركنا في كل عملية حفظ سلام رئيسية تقريباً. لذا فإننا نتكلم عن دراية كبيرة ومما لدينا من ثروة من الخبرة المتراكمة وبقصد تعزيز ممارسات وإجراءات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجعل عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية.

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز في تحسين إدارة عمليات السلام، لا تزال هناك بعض المشاكل. ففي الفقرة رقم ٥٣ من تقرير الأمين العام، أشار إلى النقص في حفظة السلام. ولاحظ السيد الإبراهيمي في تقريره أن ٧٠ في المائة من المساهمات بقوات تأتي من الدول النامية. هذا أمر غير مقبول، وينعكس سلباً على التزام الذين لديهم مسؤولية خاصة عن صون السلام والأمن الدوليين. وإن انعدام الإرادة السياسية بين دول أعضاء معينة ينتقص من الطابع العالمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن هؤلاء الأعضاء يعرضون أنفسهم لتهمة ممارسة المعايير المزدوجة، حيث أنهم على استعداد للمساهمة في العمليات في أوروبا لكنهم يفعلون ذلك على مضض في أفريقيا. هذه الفجوة في الالتزام ينبغي سدها.

ونحن نرحب بالعناية التي أولاها الأمين العام لقضية الإرهاب في تقريره بشأن تطبيق إعلان الألفية. فالإرهاب،

اختار الأمين العام بحكمة حض كلا الطرفين في جنوب آسيا على استئناف الحوار الثنائي وحل الخلافات بالوسائل السلمية. ونحن نرى أن الطريق الثنائي، بجانب كونه الخيار الوحيد ذي الجدوى، يظل الطريق الذي لا يزال كلا البلدان ملتزم به رسمياً.

وتكمن الجهود لتجاوز هذه الفرضية الضرورية في لب ما سمي بالفزع النووي في المنطقة قبل أشهر قليلة. ونحن لا ننكر حدة التوترات السياسية التي نشبت في شبه القارة نتيجة لأعمال الإرهاب الرعناء التي ارتكبت ضد رموز مهمة للديمقراطية والوطنية الهندية. وكانت التدابير التي اتخذتها حكومة الهند مدروسة لكنها منضبطة، كما هو خليق بديمقراطية مسؤولة تخضع للمساءلة أمام شعبها. وكما ذكر الأمين العام نفسه، فقد أسهمت جهود دول أعضاء لها مكانتها في تحقيق انفراج مؤقت في مجمل الوضع، بناء على التزامات صريحة بوضع حد نهائي للتسلل عبر الحدود. ولكن، مرة أخرى، لم تطبق هذه الالتزامات أو تم التراجع عنها.

وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، لم يخلُ الفزع الاصطناعي الذي ترتب مؤخراً على إعلان حالة طوارئ أو تأهب حتى من الدرجة الثالثة ليشمل جميع موظفي الأمم المتحدة في الهند من مؤشرات غريبة. فلقد أُجبر أفراد أسر موظفي الأمم المتحدة في نيويورك والذين كانوا يقضون إجازتهم في الهند على حساب المنظمة على مغادرة الهند، مرة أخرى على نفقة المنظمة، إلى فنادق في تايلند لفترات استمرت لأسابيع. وبغض النظر عن الآثار المترتبة على ذلك في المصروفات التي تحملتها المنظمة، فقد أتاح هذا التطور للهند إدراكاً عميقاً وبلغاً للحصافة السياسية والقدرات التقييمية لكبار موظفي الأمانة العامة في الشعبتين السياسية والأمنية.

جامو وكشمير تصميمه على ممارسة حقوقه الانتخابية لاختيار ممثليه، رغم محاولة تقويض نفس هذه الحقوق من خلال حملة تخويف وإرهاب أوحى بها وحُرِّضَ عليها، ونفذت عبر الحدود. ولقد تحدى شعب جامو وكشمير، كما هي عادة جميع المجتمعات الديمقراطية، مثل هذه الاستفزازات واختار التمسك بالطريق الديمقراطي. وقد لا يكون ذلك مستساغا لأولئك الذين، رغم هفواتهم الديمقراطية من حين إلى آخر، لم يعتادوا على قِيم التسامح والتعددية واحترام التنوع الذي يميز الثقافة السياسية الديمقراطية الحقة.

وتولي الهند، إلى جانب الدول النامية الأخرى، أبلغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان على مؤتمر مونتيري ومؤتمر وقمة جوهانسبرج توفير الوسائل لإنجاز هذه الأهداف. ورغم أن نتائج المؤتمرين مشجعة في أكثر من ناحية، إلا أنها لم تبلغ مستوى الالتزام المنشود من المجتمع الدولي. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى السير قدما وترجمة الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا إلى عمل ملموس. ونحن ندرك إدراكا قاطعا أنه ليس لدينا الآن سوى ١٢ سنة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونجد أن قسم التقرير بشأن تطبيق إعلان الألفية المعني بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الصالح يقتصر تركيزه تقريبا على المعاهدات الدولية والأطر القانونية والمؤتمرات العالمية. وهذا أمر يدعو إلى الإحباط، نظرا لأن الحلول الانتقائية التي تعتمد حصريا على تعزيز النظام القانوني لترقية حقوق الإنسان، أو على الاتجاهات القائمة على ذهنية فرض القانون لإزالة المظالم التي تتعرض لها حقوق الإنسان يجد ذاتها ستساهما بالقليل في أي ثقافة لحقوق الإنسان لها صفة الاستمرارية. كما أننا شعرنا بالدهشة لأن نفس القسم من التقرير لا يشير إلى اغتصاب العسكرين للسلطة أو لتكريسها من خلال أوامر ذات أطر قانونية. وفي رأينا، أن

كما وصف وصفا صحيحا في التقرير، يهدد السيادة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، وغيرها من المبادئ المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الأبعاد المفزعة التي اتخذها الإرهاب، فهو يمثل تحديا مركزيا للمجتمع الدولي اليوم.

ويسعى الإرهاب لإضفاء الحصانة لنفسه بسوق الحجج بشأن أسبابه الأساسية. وتلك الحجج تجيز للإرهاب محاولة زعزعة العمليات الديمقراطية وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. كما أن الإرهاب يستمد أسباب بقاءه وتبريره من أولئك الذين يقولون إن أعمال الإرهاب من قبل المجموعات ينبغي إدانتها، ولكن ينبغي عدم تجريمها بالقانون. واستمعنا إلى حجج مفادها أن الكفاح من أجل الحرية ينبغي عدم نزع الصفة الشرعية عنه عن طريق ربطه بالإرهاب. ونحن نقول إنه ينبغي عدم إضفاء الصفة الشرعية على الإرهاب بناء على تبرير ما يسمى بحرية الكفاح داخل الدول المستقلة.

والإرهابيون تأويهم الدول في كثير من الأحيان. فهم يمولون، ويدربون، ويسلحون ويوفر لهم المأوى في هذه الدول. وأول وأهم المتطلبات، إذا كان لنا أن نحرز أي تقدم في الحرب ضد الإرهاب، هو التركيز على المجموعات المعروفة بارتكاب الإرهاب وعلى الدول المعروفة برعاية هذه المجموعات. ولقد رحبنا بإنشاء مجلس الأمن للجنة مكافحة الإرهاب. وتنتقل إلى إسهام ذي معنى من هذه اللجنة في الحرب ضد الإرهاب. ومن شأن ذلك أن يقطع شوطا طويلا نحو المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

لقد ظلت الهند ضحية لإرهاب ترعاه دولة عبر الحدود، مما ترتب عليه خسائر في الأرواح بلغت عشرات آلاف الناس. وأحدث هجوم إرهابي، على مكان للعبادة في غوجارات، خلّف وراءه الموت والدمار. وأظهر شعب ولاية

في أفغانستان أحد أكبر برامج الإغاثة التي يضطلع بها، محدثا الفرق بين الجماعة والبقاء.

ونحن نشي على منظومة الأمم المتحدة لهذه الإنجازات. إلا أننا نسارع إلى إرسال إشارة تحذير. فكثيرا ما ذكرنا الأمين العام بما يمكن أن يحدث عندما لا تعود الأزمة تجتذب اهتمام وسائل الإعلام. ويجب ألا نسمح بحدوث هذا في أفغانستان لأن من شأنه أن يؤثر على مصداقية منظومة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية.

ويسعدنا أن نلاحظ الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا. والاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة الاستعراض المستقلة المعنية ببرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية أفريقيا، التي شكلها الأمين العام، ستكون موجهة مفيدا عندما ننظر في الدعم الذي ينبغي أن يقدمه المجتمع الدولي لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ونحن سعيون لأن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ابتدأت بالفعل برنامجا مشتركا مع نيباد. وينبغي أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومات الأفريقية، وينبغي أن تكون أفريقيا هي التي تحرك دعم الأمم المتحدة لنيباد. وأي خروج على ذلك لن ينظر إليه إلا على أنه محاولة لفرض برنامج خارجي. ونأمل ألا يحدث هذا.

السيد مواليف (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن تقدير وفد بلدي للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل والمختصر والمفيد عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، الذي عرضه على الجمعية العامة في الأسبوع الماضي.

إن التقرير يركز الانتباه على قضايا عصرنا الهامة جدا. وقد ناقش قادة العالم هذه القضايا أثناء مؤتمر قمة الألفية، حيث اعتمدوا إعلان الألفية، الذي حدد أهدافا والتزامات واضحة ومواعيد مستهدفة لتحقيقها.

لذلك تأثيرا على موضوع الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان.

ونحن نرحب بالحملة العالمية التي استهلها الأمين العام والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، كما نرحب بتعيين السيدة إيفيلين هيرفكيتر منسقة تنفيذية للحملة. وقد قدرت مجموعة زيديللو عالية المستوى أن المطلوب مبلغ إضافي قدره ٥٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هذه الأهداف. ولم تعتمد الأهداف الإنمائية للألفية خلال اجتماع لمجموعة الـ ٧٧. إنما اعتمدت في مؤتمر قمة عقد في الأمم المتحدة، وهي واردة في إعلان الألفية، الذي يمثل عهدا دوليا يضم جميع الدول الأعضاء، المتقدمة النمو والنامية، ونحن، في هذا السياق، نحث على رفع تقارير على مستوى كل بلد بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وإعفاء الديون وفتح الأسواق أمام شركائنا من الدول المتقدمة النمو أيضا. ومثل هذه التقارير من شأنها أن تساعد على إثناء وتركيز النقاش العام في البلدان المتقدمة النمو وإعادة تنشيط قاعدة سياسية عريضة لصالح التنمية وإعادة تنشيط الروابط الضرورية بين الأولويات الوطنية والأهداف المفترضة على المستوى العالمي. ولا يمكن لحملة الأمين العام أن تكون دولية بحق إلا من خلال إعداد تقارير على مستوى البلدان بشأن الوفاء بالتعهدات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للتصدي للأزمات الإنسانية. وفي أفغانستان على وجه الخصوص، أثبتت منظومة الأمم المتحدة قدرتها على التصدي بسرعة وفعالية لأكثر التحديات تشييطا للهمم. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ريادي في تلبية الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الإنعاش وإعادة التأهيل. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة حملة العودة إلى المدارس التي ضمنت عودة ثلاثة ملايين طفل إلى المدارس. وابتدأ برنامج الأغذية العالمي

وتعبئة الموارد الخارجية، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وزيادة التعاون المالي والفني، وحل أزمة الديون. ونحن نرحب بالخطوة الهامة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة لبدء حملة الألفية، داخل الأمم المتحدة، بغية جعل الأهداف الإنمائية للألفية تنصدر جدول أعمال العمل العالمي.

ويبرز تقرير الأمين العام آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى. إن لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأثيرات خطيرة جدا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث القدرة على التصدي لهذه المشكلة محدودة جدا، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى أن الموارد المتاحة لهذه البلدان محدودة. وهذا يستدعي بالضرورة نهجا عالمية أكثر شمولاً.

ويقدم تقرير الأمين العام معلومات مفيدة عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لعكس اتجاه هذه الحالة، بما في ذلك التصدي للوصم بالعار والتمييز؛ والوقاية؛ وحشد رد عالمي؛ وتوسيع الحصول على الرعاية والمعالجة، وزيادة الموارد اللازمة.

وعلى الرغم من مشاركة الأمم المتحدة، وتقديم المانحين وشركاء آخرين موارد لمكافحة هذا الوباء، فإن الموارد لا تزال غير كافية لتمويل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو مرض. ولا يزال التحدي قائماً ويتطلب عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير لتحقيق هدف وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria وأمراض رئيسية أخرى، وعكس اتجاه هذا الانتشار، بحلول عام ٢٠١٥.

ويتناول تقرير الأمين العام أيضاً قضايا منع نشوب الصراعات والسلم والأمن ونزع السلاح. وهذه القضايا تقع في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة.

ويعطي تقرير الأمين العام صورة جيدة عما أنجزته الأمم المتحدة ودورها الأعضاء سعياً لتحقيق أهداف الألفية، كما أنه يتناول جوانب القصور. ويقدم الأمين العام أيضاً في جميع أجزاء التقرير معلومات قيمة للغاية عما يمكن عمله لتحقيق تقدم. وهذه في الحقيقة خطوة أولى هامة تتطلب دعم المجتمع الدولي حتى لا تصبح غاية في حد ذاتها، بل حافزاً لمزيد من الجهد المتضافر.

إن التحديات التي تواجهها البشرية متنوعة ومعقدة، ويستدعي التصدي لها جهداً فردياً وعالمياً متضافراً - فأى مكان لبدء التصدي لها أفضل من الأمم المتحدة بالتعاون مع ذوي المصالح الآخرين؟ إن الأمم المتحدة هي قبل كل شيء المؤسسة الوحيدة التي يمكنها أن تتعهد بفعالية الشراكة والتعاون والتعددية.

والتحديات التي تواجهها البلدان النامية، خاصة أفريقيا، أكثر حسامة. ومن بين هذه التحديات مستوى الفقر المرتفع الذي تزيده سوء البيئة الاقتصادية غير المؤاتية والصراعات، ويضعف من تأثيره وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

كما أن التحليل الإحصائي للأهداف الإنمائية للألفية الوارد في التقرير يقدم صورة قائمة عن أداء أفريقيا بالنسبة لمختلف المؤشرات، بالمقارنة مع مناطق حدثت فيها تحسينات.

إلا أنه لا مجال لليأس. فجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأخيرة تعطي أملاً كبيراً في إمكانية التصدي بنجاح للتحديات التي تواجهها القارة. وعلى وجه الخصوص، لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية المعقود مؤخرًا، الذي أسفر عن توافق الآراء في مونتيري، أهمية من حيث تحديده للموارد التي يمكن استخدامها لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين هذه الموارد ما يلي: تعبئة الموارد المحلية؛

اتفاقية شاملة وعالمية بشأن الإرهاب. ونحن على أتم الاستعداد للإسهام في تلك العملية. ومن المهم أيضا أن يصادق أكبر عدد ممكن من الدول على جميع الاتفاقيات الموجودة حاليا بشأن الإرهاب.

ختاما، أود أن أضيف أن القارة الأفريقية اتخذت مؤخرا خطوة جسورة لضمان أن تكون متحدة في التصدي للتحديات الجسيمة التي تواجهها، وذلك بإنشاء الاتحاد الأفريقي الذي استهل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ذلك أن القارة ملتزمة بتهيئة بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية. والدعم والمساعدة من المجتمع الدولي في سياق الشراكة مع أفريقيا، مطلوبان لضمان نجاح هذه المبادرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل قبرص.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إن

التقرير المعروف علينا والذي يتوقع من الأمين العام أن يقدمه سنويا للجمعية العامة بموجب أحكام الميثاق، قصير نسبيا - وبالتأكيد أقصر من التقرير الذي قدمه في العام الماضي - مما يكشف للوهلة الأولى عن تصميم الأمين العام على الحد من استخدام الورق. ونحن نهنئ الأمين العام على إعداد هذا التقرير. فهو محدد ودقيق وموضوعي وتسهل قراءته.

وقد أخذنا علما بالتغيرات المهمة التي حدثت منذ عام ١٩٩٧، وما نتج عنها من تكييف هيكل الأمم المتحدة الداخلي مع التحديات الجديدة. وإعلان الألفية الصادر قبل سنتين، بأولوياته واضحة المعالم وأهدافه المحددة بأطر زمنية، والتحسينات التي طرأت على عمليات حفظ السلام، والأولويات التي وضعت لمكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليهما، والشراكات المثمرة، كلها دليل على وجود توجه قوي لدى منظمة دولية مبدعة

وقد ترتب على إخفاق المجتمع الدولي والأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات في مختلف أنحاء العالم فقدان ملايين الأرواح، وتحطيم الاقتصاد وتشريد الناس. ولذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول. وينبغي أن تأخذ هذه الجهود في الحسبان حقيقة أن أسباب الصراعات متعددة الجوانب. ويقدم تقرير الأمين العام معلومات قيمة جدا في هذا المجال - أي أنه تقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية اعتماد سياسات عامة منصفة وضمان التقيد بالمعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان، لكي تلقى هذه الجهود دعم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك نحن نتطلع إلى مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" حيث ستجري دراسة هذه القضايا بتفصيل أكبر.

ويتعين تعزيز ترتيبات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لأن هذه الترتيبات تنطوي على إمكانية منع نشوب الصراعات بفعالية وتغطي جميع مناطق العالم.

ولم ينج العالم من غائلة الإرهاب. ولا بديل هنا عن صوغ شراكة متينة لمواجهة هذا التحدي. وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، مع أنها مؤسفة حقا، تمخضت عن قوة دفع جديدة للالتزام المجتمع الدولي بالتصدي لهذه المشكلة. وعمل لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يستحق الدعم والتعاون من الدول الأعضاء. غير أنه من المهم أيضا معالجة المشاكل التي تواجهها معظم البلدان النامية فيما يتعلق بقدراتها في هذا المجال، حتى تتمكن من تنفيذ جميع التدابير المطلوبة، حسبما نُص عليه في ذلك القرار.

ونحن نتطلع إلى أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز الإطار القانوني لمنع الإرهاب الدولي وقمعه، من خلال وضع

ونرحب بالتقدم المحرز في سبيل جعل أساليب عمل مجلس الأمن أكثر شفافية، ونعرب عن أملنا أيضا في أن تثمر الجهود التي ما فتئ الفريق العامل المفتوح العضوية، يبذلها على مدى عشر سنوات فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، عن نتائج متفقت عليها. ذلك أن توسيع عضوية المجلس ستجعله أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر تمثيلا وأكثر فعالية. ونتفق مع الأمين العام في أن كثرة عدد الاجتماعات والوثائق الرسمية والتقارير تشكل مصدر مشاكل لعامة أعضاء الأمم المتحدة، والوفود الصغيرة خاصة. ومن الضروري، إذن، الحد من عدد الوثائق والاجتماعات. ونؤيد ترشيح جدول أعمال الجمعية العامة، شريطة أن يخدم جدول الأعمال الجديد مصالح واحتياجات المجتمع الدولي بأسره.

كما نشاطر الأمين العام رأيه بأن الطريق المؤدي إلى مستقبل أفضل يمر عبر التعاون والشراكة فيما بين الدول، وكذلك بين القطاع الخاص والقطاع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث وغيرها. ويمكن للأمم المتحدة أن تقود هذه الشراكات، وأن توحد بين آلاف الجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف معينة، كتلك التي وردت، على أساس الأولويات، في إعلان مؤتمر القمة التاريخي بشأن الألفية. وإنشاء مكتب شراكة لإرشاد وتوجيه جميع الأنشطة في إطار مبادئ الأمم المتحدة، يبدو لنا مسألة ضرورية، خاصة وأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كما أخبرنا الأمين العام، ما زال قاصرا عن الوفاء بالتوقعات المنشودة.

ويمكن للشركات والقطاع الخاص بصفة عام الإسهام بالكثير في إطار الميثاق من أجل الشراكة، ونرحب بتعيين مستشار في هذا المجال.

وإن ما يثير القلق بشكل خاص هو تقييم الأمين العام أنه فيما يتعلق بجميع أهدافنا العامة - حقوق الإنسان

وجديرة برؤية آباؤها المؤسسين، وبالثقة التي وضعها فيها الجنس البشري.

ونتفق مع الأمين العام تماما في أن الإحساس بالحاجة إلى مؤسسة متعددة الأطراف لم يكن في أي وقت مضى أكثر حدة مما هو اليوم، ونتعهد بدعمنا غير المشروط لجهوده من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة. فتعزيز دور الأمم المتحدة، المنظمة التي عهد إليها بصون السلام والأمن الدوليين، هو حجر الزاوية لسياستنا الخارجية. ونحن نؤمن صادقين بضرورة أن يكون لدى المنظمة ما يلزمها من وسائل - سياسية واقتصادية على السواء - حتى لا تتخذ من وضعوا مصائرهم بين أيديها، كما قال الأمين العام في تقرير سابق. وعليه، فقد آن الأوان لتطبيق نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا يكون عمل الآباء المؤسسين قد اكتمل في النهاية.

ونتفق مع الأمين العام في قوله إن هناك حاجة إلى مزيد من التغييرات، بما في ذلك في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الإعلام، وإنشاء مكتب للميثاق العالمي، فضلا عن تنظيم الاجتماعات وخدماتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الإعلام من خلال برامج خاصة ورسائل هادفة للأمم المتحدة، كما أشار الأمين العام في تقريره، سيكون مفيدا بصفة خاصة في مجال تقوية العلاقات الطيبة القائمة بين الأمم المتحدة، والدبلوماسيين، ومواطني المدينة المضيئة والبلد المضيف. والعضوية العامة في الأمم المتحدة، وبخاصة الأعضاء المرتبطون بلجنة العلاقات مع البلد المضيف، يوافقون تماما على هذه الاحتياجات. فالأمم المتحدة، كما يؤكد التقرير، لديها الكثير والمثير مما تقوله. ونحن نوافق على هذا التأكيد، ونعرب عن الأمل في أن يكون لها الأثر المنشود في العالم أجمع، وفي مدينتنا المضيئة الحبيبة نيويورك.

أماكن أخرى من العالم ما زالت تعاني من المشاكل والاضطرابات. ومن دواعي ارتياحنا البالغ أنه حتى في الحالات التي بدا فيها النجاح بعيد المنال، أظهر الأمين العام تصميمه الدائم على بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات العالمية في جوانبها السياسية والاقتصادية والبيئية. وما نتطلع إليه هو أن تسفر تلك الجهود عن نتائج من شأنها عكس الاتجاه الذي تمثل في جانب منه في ازدياد حدة الفقر، وانتشار الأمراض، واستمرار تدهور البيئة، وانخفاض معدلات النمو في العديد من البلدان. وبرز في جانب آخر منه عجز مجلس الأمن عن الاستجابة للأزمات الحادة، الشيء الذي ترتب عليه ازدياد حدة التوتر، وتفاقم الصراعات، واستمرار الاحتلال، واغتصاب أراضي الغير والتكيب بأهلها، وهو الجانب الذي عبّر عنه الأمين العام بدقة حينما قال "إنه بدلا من التحرك نحو تحقيق أهداف إعلان الألفية بدأ العالم أحيانا وكأنه يتزلق إلى الوراء نحو مزيد من الصراعات".

إننا نعتقد أن الأمين العام عبّر عن ارتياحنا جميعا عندما ذكر بأن الإرهاب يهدد السيادة ويقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وإن رد المجتمع الدولي عليه بفعالية يستلزم تحليل دوافعه وفهم الظروف التي تولده. وباستعراض ما قامت به الأمم المتحدة في هذا الإطار، فمن الإنصاف القول إنه كان لها قصب السبق فيما تم التوصل إليه من معاهدات دولية ذات أهمية جوهرية لأمن البشرية واستقرارها. ووفد بلادي يرحب بعزم الأمين العام على أن تؤدي المنظمة دورا أكثر حيوية في النضال ضد الإرهاب، ونحن ندعم بوجه خاص تشجيعه لكافة الدول للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ودحره. ومن جانبنا، فقد قمنا بذلك بالفعل. فبلادي طرف في معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن الإرهاب، وقدمنا للجنة

والديمقراطية والحكم الرشيد وحل الصراعات والاحتياجات الخاصة لأفريقيا - فإننا نتحرك ببطء شديد. وعلينا، حفاظا على مصداقية الأمم المتحدة، أن نتحرك بسرعة أكبر في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بهذه الأهداف شديدة الأهمية التي قطعناها على أنفسنا في إعلان الألفية.

أخيرا، نود أن نشدد أيضا على الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للموارد البشرية والى المرونة في استخدام موارد الميزانية من أجل تلك المسائل ذات الأولوية في إطار أهداف الأمم المتحدة.

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية): السيد الرئيس، درس وفد بلادي باهتمام تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/57/1، وكذلك تقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية كما يرد في الوثيقة A/57/270. ونود، بادئ ذي بدء، أن نعرب عن ارتياحنا لما احتواه التقريران من معلومات. فالوثيقة الأولى لا تستعرض ما تقوم به الأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل الدولية وتعزيز التعاون الدولي في المجالات كافة فحسب، وإنما تبرز وبشكل يتسم بالجرأة والصراحة جوانب نجاح وفشل الأمم المتحدة فيما اضطلعت به من مهام، كما توضح ما يتعين القيام به لمعالجة المشاكل العالمية البالغة الأهمية التي تتطلب الموارد الكافية والتعاون من جميع الدول.

لقد استعرض الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الحالات التي عكست التطورات الإيجابية على مسرح العلاقات الدولية. ومما قاله إن هذه الحقيقة تجسدت بالذات في أماكن في آسيا وفي أفريقيا وفي الزخم الجديد الذي أفرزته المؤتمرات الدولية الرئيسية للمساعدة في تمويل التنمية وتحقيق استدامتها. ونحن نشاطره الرأي في أن هذه التطورات تعطي مؤشرات واضحة على أن هناك فرصا واعدة لتوطيد الأمن والاستقرار في المناطق التي ذكرها وفي إحلال السلام في

الدمار الشامل. ونؤكد على أنه طالما بقيت هذه الأسلحة فلن ينعم أحد في هذا العالم لا بالأمن ولا بالأمان. ونرحب بالعزم على تعزيز روابط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطوير الاستراتيجيات المشتركة الرامية إلى منع الصراعات والوقاية منها وتسويتها، ونتطلع إلى الإصلاحات التي ينوي الأمين العام القيام بها لكي يتوافق برنامج عمل المنظمة مع أولويات مؤتمر قمة الألفية وحرصه على تجنب الازدواجية في عمل المنظمة وتبسيط الإجراءات وزيادة الكفاءة والشفافية في أنشطتها. ونحثه مرة أخرى على مراعاة تحقيق التوازن بين مواطني الدول الأعضاء في ملاك الأمم المتحدة.

وفيما يخص أفريقيا، فإننا نرحب بما تحقق بصدد إحلال السلام والمصالحة في دول القارة التي تعاني من الصراع، ونشجع الأمين العام ومبعوثيه الخاصين على ما يقومون به من أجل تعزيز الأمن في هذه الدول وتوجيه طاقات أبنائها نحو إعادة البناء والاستقرار الكامل. ونشعر بالارتياح البالغ إزاء أن غالبية الدول الأفريقية حققت تقدما مشجعا في معدلات النمو، وأن الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز قد انخفض في البعض منها. والأهم من ذلك تركيز الأمين العام على التدابير التي تم اتخاذها لتلبية احتياجات القارة، وهي الحقيقة التي تمثلت في إقامة الاتحاد الأفريقي الذي جسّد حلم الأجداد في الوحدة الأفريقية الشاملة وأقام تكتلا ينضوي تحت لوائه كل الأفارقة ويجعلهم قادرين بالفعل على التصدي لما تواجهه القارة من تحديات مختلفة.

إن وفد بلادي وإذ يتشجع بما تم قطعه من وعود أثناء الاجتماع الرفيع المستوى حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن الأهم هو أن يتعاون جميع الشركاء المعنيين مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف هذه المبادرة التي يقودها ويمتلكها ويديرها هذا الاتحاد، ودعم ما سيضطلع به

المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقريرنا الأصلي والتكميلي المطلوبين بموجب أحكام هذا القرار.

ونحن نتابع ما اتخذ من تدابير لوضع حد للأنشطة الإرهابية التي ندينها بكل قوة، فإننا نعتقد بأن القضاء على هذه الجريمة النكراء يستدعي أولا وقبل كل شيء تتبع واجتثاث جذورها وتجنب تطبيق المعايير المزدوجة في التعامل معها. فلن ينتهي الإرهاب بعمل فردي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول. وكما قال الأمين العام في العام الماضي "إن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تضيء الشرعية الدولية على الكفاح ضد الإرهاب". ونحن نرى أنه من الخطأ الفادح ربط الإرهاب بدين أو قومية أو حضارة معينة مثلما تروج له بعض الدوائر. ومن غير المقبول أن تُصنف كفاح الشعوب لحماية لنفسها أو النضال من أجل استقلالها وانعتاقها من مضطهديها بأنه إرهاب. والصحيح هو أن القضاء على الإرهاب لن يتحقق إلا بالعمل الدولي المنسق والمنظم. ومن هنا، فإننا نأمل في نجاح المساعي الهادفة إلى وضع نص متفق عليه لاتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي، ونتطلع إلى الحدث الأكثر أهمية وهو عقد دورة خاصة للجمعية العامة أو مؤتمر دولي يعقد في إطار هذه المنظمة يخصص لظاهرة الإرهاب ويتم فيه تحديد أسبابها ودوافعها ووضع التدابير الكفيلة بالقضاء عليها، وقبل ذلك الاتفاق على تعريف واضح للإرهاب يفصل بينه كعمل إجرامي مرفوض سياسيا ودوليا وبين النضال الذي تخوضه الشعوب من أجل الاستقلال والتحرر الوطني.

إن الإرهاب هو أحد التحديات الرئيسية أمام المجتمع الدولي، ولكن التركيز على هذه الظاهرة المقيتة ينبغي ألا تشغلنا عن قضايا أخرى تناولها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان قمة الألفية. وبتبعتها لهذه القضايا، يشاطر وفد بلادي الأمين العام قلقه من عدم إحراز التقدم المنشود في ميدان نزع السلاح، وبالذات أسلحة

على غرار ما كان في السنوات الماضية، شغلت مسألة الأمن والسلم الدوليين مكانة مركزية في أنشطة المنظمة. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، حدث بعض التقدم في بعض الصراعات، في حين أن صراعات أخرى، للأسف، لا تزال مصدر قلق. ويرحب وفدي بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوتر في عدد من البؤر الساخنة في العالم، مما حقق بعض جوانب التقدم الملحوظ خلال عام ٢٠٠٢ في تسوية الأزمات وإدارتها، على سبيل المثال، في أفغانستان، وتيمور الشرقية، وإلى حد ما في سيراليون.

ويأمل بلدي في أن يمكن تعزيز إمكانيات السلام التي برزت مؤخرا في بلدان طالما عانت من الصراع وأن تؤدي إلى حل نهائي ودائم، سواء كان في أنغولا، وإثيوبيا وإريتريا، والسودان أو في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، ينبغي التشديد على وجوب أن تبقى منظماتنا مع تلك البلدان أثناء فترة توطيد السلام، الأمر الذي يقتضي نهجا عالميا ومتكاملا تجاه عملية السلام مع العمل المتزامن على عدة جبهات - من سياسية وعسكرية وإنسانية واقتصادية.

وفي حين أنه يمكننا أن نشعر بالسرور إزاء النتائج الإيجابية المحرزة في تسوية الأزمات وبناء السلام، يظل صحيحا، مع ذلك، أن عددا من التحديات لا يزال يحتاج التصدي له. وهذه، للأسف، هي الحالة في الشرق الأوسط وليبيا، والصحراء الغربية، والصومال، والعراق.

علاوة على ذلك، يعتقد وفدي أن الإنجازات الهامة المحرزة في إدارة الصراعات قد نتجت إلى حد كبير، عن التحسينات المحدثة في القدرة على النشر السريع، والتدريب والتخطيط المتكامل لعمليات حفظ السلام. وإننا نحث على مواصلة التنفيذ الفعال لتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونردد الشواغل التي أعرب عنها

لإنهاء بؤر التوتر والقضاء على الجوع والفقر ومكافحة الأمراض وإزالة آثار الاستعمار وما رافقها من استنزاف لموارد القارة وثرواتها، ودعم خططه الرامية إلى نقل كل الشعوب الأفريقية من عصر التخلف والضعف إلى شاطئ الأمان والقوة.

إن الجزاءات من المسائل التي تناولها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، ومن ضمن ما أبرزه "أن الجزاءات المحددة الأهداف يمكن أن تشكل إسهاما في استراتيجية عامة للدبلوماسية الوقائية"، وهذا صحيح في حالة المراعاة التامة لأحكام الميثاق. ولكن من غير المقبول على الإطلاق اللجوء إلى العقوبات قبل استنفاد وسائل الحل السلمي، أو استخدامها أداة لمعاقبة الدول كما حدث لبلادي عندما فرضت عليها عقوبات لم تستند إلى أدلة أو براهين ويُمنع مجلس الأمن الآن من رفعها بالكامل ونهائيا لأن دولة واحدة ترفض ذلك بهدف تحقيق أغراض سياسية. ولهذا السبب نرحب بانضمام الأمين العام للدعوات المتكررة للإسراع بإصلاح مجلس الأمن، لا في نطاق توسيع عضويته فحسب كما يُقترح، وإنما إعادة النظر جذريا في أساليب عمله واتخاذ القرارات الكفيلة باستعادة احترامه ومصداقيته حتى يقوم بدوره الطبيعي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين طبقا للميثاق ولا يستخدم كأداة سياسية في يد الأقوياء يسخرونها لخدمة أغراضهم وتحقيق أهدافهم السياسية.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة

عن وفدي، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره اللذين قدمهما عن أعمال المنظمة وعن متابعة مؤتمر قمة الألفية. وأود أيضا أن أهنئه على جودة هاتين الوثيقتين الهامتين. وسأركز هنا على التقرير الأول.

وثمة تحدٍ آخر ينبغي أن يواجهه، وهو ليس آخرها، يتمثل في القضاء على الفقر، الذي كثيرا ما يكون السبب الأساسي لعدم الاستقرار. ونعتقد، في هذا الصدد، أن الاهتمام الذي توليه المنظمة لتسوية الأزمات في جميع أرجاء العالم ينبغي أن يمتد أيضا إلى معالجة الفقر وفقا لإعلان مؤتمر قمة الألفية التاريخي. والمؤتمرات الهامة التي عقدت خلال الاثني عشر شهرا الماضية جزء من هذا الجهد المتواصل. ولكن من الضروري الآن، أكثر من أي وقت آخر على الإطلاق، الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في هذه الاجتماعات لاستنباط حلول ملموسة لمشاكل التنمية، وخاصة في أفريقيا.

وفي السياق نفسه، يوجّه وفدي، مرة أخرى، نداء حثيثا إلى المجتمع الدولي لتعبئة وتوفير الدعم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وختاما، سيدي، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن دعمه للأمين العام ويتقدم إليه بكل أمنية طيبة للنجاح في مختلف الأعمال التي ابتدأها لخدمة مجتمع الأمم.

السيدة بيريز كونترايراس (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): لقد اطلع وفدي باهتمام على التقرير الأول عن تنفيذ إعلان الألفية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بالأهداف المبينة في الإعلان، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات العالم بأسره، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ففي ذلك الإعلان، أكد قادة العالم على قيم مشتركة، مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. وعلى ذلك الأساس، أعربوا عن اعتزازهم أن يضطلعوا بعمل ملموس بشأن البرنامج الدولي للقرن الحادي والعشرين، خصوصا في المجالات

الأمين العام فيما يتعلق بنقص الموظفين في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المساهمة بقوات على مواصلة جهودها حتى لا تتعرض فعالية هذه البعثات للخطر.

والعواقب الإنسانية الوخيمة التي نتجت عن الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، كتلك التي ناقشها التقرير، ينبغي أن تحظى بالمزيد من اهتمامنا. ويحتم اتساع المشاكل الإنسانية ونطاقها زيادة الوسائل المتاحة بغية ضمان تيسير المعونة الطارئة المناسبة. وحماية المدنيين، التي هي في لب الإجراءات التي تتخذ في حالة الطوارئ المعقدة، تواجه الآن صعوبات كبيرة، تشمل إمكانية الوصول إلى الأشخاص المشردين، وعدم مراعاة المبادئ والحقوق الإنسانية الأساسية، وعدم كفاية الموارد المالية.

وفي ضوء الخمسين مليوناً من الأشخاص المشردين في أرجاء العالم نتيجة للصراعات أو الكوارث الطبيعية، يفضل وفدي أن تُعتمد السياسات والآليات على مستوى الأمم المتحدة. وإننا نرحب خصوصا بالدعم المحدد الذي تقدمه الوحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتشرد الداخلي، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وساعدت عددا من البلدان، بما في ذلك بلدي، كجزء من عملياتها الإنسانية. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع ودعم إرسال هذا النوع من البعثات المتعددة الوظائف إلى المناطق المضطربة.

علاوة على ذلك، يود وفدي أن يدعم النداء الذي وجهه الأمين العام لتعبئة الموارد الكافية لإجراءات الطوارئ. ونرحب بتعيين منسق مستقل لتنسيق الأمن برتبة أمين عام مساعد. وإننا ممتنون أيضا للمبادرات الطيبة التي أدت إلى إقامة شراكات سليمة مع الوكالات الدولية الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية توافق آراء مونتيري، الذي كان ثمرة عقود من إصرار البلدان النامية على أن تتضافر جهود كل من مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة. ولا بد أن تتواكب هذه الجهود، بدورها، مع العزم على تحرير التجارة والوصول إلى الأسواق، حسما أعرب عنه في الدوحة، بغرض إقامة نظام تجاري أكثر تكاملا.

وبالمثل، فإن خطة التنفيذ التي اعتمدت في جوهانسبرغ تعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. والهيكلة الثلاثي الذي أنشئ على هذا النحو إنما يبرز الحاجة الدائمة إلى تعزيز التعاون الدولي ويؤكد عليها. ونشدد مرة أخرى على اقتراح رئيسنا، هوغو تشافيز فرياس، الذي يقضي بإنشاء صندوق إنساني دولي، يمول، في جملة أمور، بجزء من الموارد التي تتوفر نتيجة خفض الإنفاق العسكري.

والأسبقية التي أعطيت لأفريقيا في إعلان الألفية قد استقبلت بارتياح هذا العام. ويود وفدي أن يشيد مجددا بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لما تقترحه من صيغ جديدة للتعاون وتشابك المصالح بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو. وإنما على ثقة من أن نجاح هذه المبادرة سيفتح آفاقا جديدة، لا للتعاون بين بلدان الجنوب فحسب، وإنما أيضا في سياق التعاون بين الشمال والجنوب.

وينظر وفدي مع الارتياح إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة والخطة المصممة لتوجيه هذه الأعمال للوفاء بالأولويات والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في إعلان الألفية. وترى فنزويلا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم ولا بديل عنه في سبيل إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية، وتعزيز التنمية والتعاون الدولي، وقيادة الكفاح ضد الإرهاب الدولي، على أن تولي اهتمامها أيضا للالتزامات السياسية الأخرى التي لا تقل أهمية والتي تؤثر

المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا.

وقد تحدد عام ٢٠١٥ لتحقيق معظم الأهداف، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، والحد من وفيات الأطفال وسوء تغذيتهم، ومكافحة الأمراض، مثل مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ويرى وفدي أن الجمعية العامة لديها الهيكل اللازم لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأنه ليست هناك حاجة إلى إنشاء هيئات جديدة لهذا الغرض. ومع ذلك، لا بد من تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والوكالات التي تضمها المنظومة. ويمثل دليل تنفيذ إعلان الألفية، تلك الوثيقة المقدمة من السيد كوفي عنان، الأمين العام، والواردة في الوثيقة A/57/387، الإطار المنهجي الرئيسي لهذا التنسيق.

وتولي فنزويلا أقصى الأهمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وترى أن من الضروري تهيئة مناخ دولي يكون فيه التعاون بين بلدان الجنوب أداة أساسية. ولا بد أيضا من التعجيل باستئناف الحوار بين الشمال والجنوب، وستكون الأمم المتحدة عنصرا أساسيا في هذا الصدد.

ونعتقد أن تطلعات مؤتمر قمة الألفية ينبغي أن يُنظر إليها جنباً إلى جنب مع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. وبلوغ الأهداف والغايات التي ترمي، جميعها، إلى تحقيق التنمية والرفاه لشعبنا يعني بذل مسعى ضخم، الأمر الذي يقتضي تضافر جهود الجميع لبلورة شراكات استراتيجية على الصعيد المتعدد الأطراف، وفيما بين الدول، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من الوكالات الدولية، وعلى المستوى المحلي في كل البلدان.

نتائج مؤتمر قمة الألفية، نود أن نشيد بالإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في مجال دمج مناقشة البندين في وقت واحد، تنفيذًا للجهود المبذولة لترشيد أعمال الجمعية وتعزيز دورها. إلا أنه في الوقت نفسه لم يجد الوفد أن عملية الترشيح والإصلاح المنشودتين قد نفذتا بالكامل عند مناقشة هذين البندين. وأقصد هنا أن عملية دمج المناقشة لم تجعلنا نستفيد من عملية الترشيح الاستفادة الكاملة من خلال تقليص عدد التقارير المطروحة. كما أن أحد مقترحات الترشيح والإصلاح الواردة في تقرير الأمين العام الأخير بهذا الشأن يطالب بالتقليل من عدد التقارير المطروحة بالنسبة للبنود وتوحي عدم تكرارها.

وبعد تدارس تقرير الأمين العام بالنسبة للبندين ١٠ و ٤٤ وجد وفد بلادي تشابهاً في الطرح والمواضيع المتناولة. وكنا نتمنى في هذا الإطار أن تنتهز الأمانة العامة فرصة اتفاق الدول على مسألة الترشيح وتبادر بطرح تقرير واحد يجمع بين بندي "تقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة" و "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، على أن يتم الإشارة فيه إلى أنه يتناول البندين ١٠ و ٤٤ من جدول الأعمال.

ورغم أن وفد بلادي يُدرك بأن قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٦ المتخذ في مؤتمر الدورة الماضية طلب من الأمين العام تقديم تقرير منفصل خاص بتنفيذ إعلان قمة الألفية، إلا أننا كنا نتوقع أن تقوم الأمانة العامة عند ملاحظتها بتشابه المواضيع المطروحة في التقريرين، بالاكْتفاء بطرح تقرير واحد، يشمل البندين كما فعلت بالنسبة لإجراء دمج مناقشة التقريرين في وقت واحد، والإشارة إلى أنه يأتي أيضاً تنفيذاً لقرار الجمعية العامة المشار إليه سلفاً والذي طلب إعداد تقرير خاص بتنفيذ إعلان مؤتمر قمة الألفية. ولا يعتقد وفد بلادي، نظراً لتشابه القضايا المطروحة، أن أحداً سوف يعارض هذا النهج الحميد، بل سنباركه جميعاً حيث سيعمل

على دولنا، مثل تحقيق السلم والأمن ونزع السلاح وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الانتخابية للمساعدة في تطور الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

وتؤيد فنزويلا تعزيز الأمم المتحدة، اقتناعاً منا بأن تعددية الأطراف أداة فعالة لتعزيز المواقف المشتركة وتسوية الخلافات. والإصلاح يقتضي تنشيط الجمعية العامة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن وجعله أكثر ديمقراطية، وتعزيز الأمم المتحدة عموماً.

إن المسار الذي رسمناه في مؤتمر قمة الألفية، جنباً إلى جنب مع مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، تلك المعالم البارزة على الطريق، سيمكّننا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن ذلك لن يتم إلا إذا حققنا شراكة استراتيجية، تدعمها إرادة سياسية صادقة، فيما بين قادة العالم كافة، ليعملوا بإصرار وعزم لصالح شعوبهم.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، أود في مستهل هذا البيان أن أعبر باسم دولة الكويت عن تقديرنا الكبير لكافة الجهود التي يبذلها الأمين العام في مجال قيادة منظمتان والتي تعكس من خلال التقارير المتنوعة التي يطرحها للمناقشة، ولا سيما تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وهو أمر يؤكد حرصه على تنفيذ الولاية المنوطة به على أكمل وجه. كما لا يفوتني الإشادة بكلمته أمام الجمعية العامة في بداية مناقشة هذا البند، وتأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في إعلان قمة الألفية وعدم حصره في كونه مجرد ذكرى في تاريخ المنظمة، الأمر الذي سيضعف من هبة المنظمة أمام شعوبنا المتطلعة إلى دور أكبر للأمم المتحدة في القرن الجديد.

وقبل سرد ملاحظتنا وآرائنا بشأن جوهر القضايا الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ومتابعة

المتحدة، وكذلك ما تعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من ممارسات وحشية مؤسفة.

ثانياً، إن وفد بلادي يؤيد ما ورد في الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقرير الأمين العام بشأن الحالة بين العراق والكويت، وبالتحديد فيما يتعلق بقضيي الأسرى والممتلكات الكويتية، وذلك من حيث المضمون والجوهر. وإن موقفنا بشأن هاتين القضيتين تجلّى واضحاً في خطاب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في المناقشات العامة للدورة الحالية. إلا أننا نجد صعوبة في فهم إصرار الأمين العام على استخدام مصطلح "المفقودين" عند وصف الأسرى الكويتيين بالرغم من أن الأمين العام والإدارة السياسية سبق وأن اقتنعا بأهما كجهة محايدة يجب عليهما استخدام لغة قرارات مجلس الأمن، وبالتحديد القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) التي تطلق عليهم تسمية الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وهو أمر تتفق معه تماماً، بل وإن الأمين العام استخدمه في تقريره السنوي في العام الماضي وفي تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونتمنى أن يستمر هذا النهج في المستقبل.

ثالثاً، للمرة الثانية يلاحظ الوفد أن تقرير الأمين العام عند استعراضه لعمليات حفظ السلام لم يتطرق إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. ولم يستعرض تطور الوضع هناك سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية، خاصة وأن الكويت تُساهم طوعياً بثلاثي ميزانية القوة إيماناً منها بالدور الحيوي لوجود الأمم المتحدة في هذه المنطقة.

رابعاً، في مجال تعزيز الإدارة على مستوى المنظمة فإن الكويت تُشيد بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام مؤخراً لتعزيز الدور الإعلامي للأمم المتحدة والذي أدى إلى

على تخفيف العبء على الدول الأعضاء وعلى الأمانة العامة في نفس الوقت.

كما أننا نحشى، في ظل العدد الكبير من التقارير الهامة التي طرحها الأمين العام والمقترحات والأفكار الواردة فيها، أن لا تحظى بالاهتمام الكافي من قبل كافة الدول الأعضاء. ولعله من المفيد أن أذكر بأنه معروض علينا ثلاثة تقارير هامة للأمين العام مطلوب النظر فيها. ومنها تقرير متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، والتقرير الخاص ببرنامج التغييرات والإصلاح المطروح تحت البند (٥٣)، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة.

سوف يقوم وفد بلادي الآن باستعراض أهم ملاحظاته على تقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة وتقرير متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية بصورة مشتركة، ويمكن أن نورد هذه الملاحظات في النقاط التالية.

أولاً، يؤيد وفد بلادي كافة ما طرحه الأمين العام في كلمته في بداية المناقشات العامة وعند تقديمه لتقريره السنوي في ١٠ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الدور الحيوي للأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو أمر ينص عليه الميثاق. إلا أن الاستفسار الوحيد الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف سيتم التوفيق بين هذا المبدأ وبعض المسائل الشائكة التي سبق وأن طرحها الأمين العام، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بمبدأ التدخل الإنساني ودور الأمم المتحدة في هذا المجال، وكذلك ما يتعلق بدور الأمم المتحدة في ضمان صون سيادة الدول وفقاً لمبادئ الميثاق. ورغم ذلك الاستفسار الفلسفي نُكرر اتفاقنا الكامل مع ما طرحه الأمين العام في تقريره من رؤية متشائمة لتفاقم بعض الصراعات والحوادث المؤسفة التي شهدناها خلال الفترة الماضية، وأهمها الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات

بتقييم موضوعي لتنفيذ الالتزامات الرامية إلى توطيد دعائم السلام، وتحقيق التنمية، ومكافحة الأمراض المعدية، وحماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وتقديم المساعدة لأفريقيا، وتعزيز الأمم المتحدة.

كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره للمبادرات التي اضطلع بها أميننا العام، ولا سيما المتوخاة ضمن إطار مشروع الألفية المصمم من أجل الترويج لتحقيق الأهداف الواردة في تلك الوثيقة التاريخية.

وقد أقرّ المجتمع الدولي لدى اعتماده إعلان الألفية بالمسؤولية الجماعية التي يتحملها جميع أعضائه عن بناء عالم أكثر عدلاً ورحاءً وسلاماً. وسيطلب بلوغ الأهداف التي يتضمنها الإعلان وتدعمها خطة الحملة في هذا الصدد أن يتوافر لدى جميع الدول فهم واضح لترابطها واشتراكها في المصير. والأهداف المذكورة هي ذات الأهداف التي فصلتها مختلف المؤتمرات العالمية المعقودة في فترة التسعينات والتي كانت ترمي بصفة رئيسية إلى مكافحة الفقر ومنع نشوب الصراعات وحماية البيئة. وتدفعنا ضالة التقدم المحرز في تلك المجالات إلى الانتقال من حيز الالتزام إلى حيز التنفيذ.

ورغم إشادة وفدي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام في أرجاء العالم، فإنه يرى أنه ما زال يتعين عمل الكثير من أجل غرس ثقافة للسلام في كوكبنا. وفي هذا السياق، تؤيد مدغشقر تماماً الرأي القائل بأن منع نشوب صراع من الصراعات، بصفة عامة، أكثر إنسانية وأقل تكلفة من الاضطرار إلى إدارة تداعياته المأساوية في حالة اندلاعه.

ومع صحة أن الإرادة السياسية للحكومات المعنية ضرورية لمنع نشوب الصراعات، لا يجب في الوقت ذاته أن نغفل مسؤولية المجتمع الدولي عن تهيئة بيئة

تعزيز ما يُسمى بـ "ثقافة الأمم المتحدة" لدى دول العالم وشعوبها من خلال الانتشار الواسع، سواء فيما يتعلق بتحسين الخدمات الصحفية والتلفزيونية وكذلك الخدمة الجيدة التي توفرها صفحة الأمم المتحدة في الشبكة الدولية للاتصالات الإلكترونية (الإنترنت). ولا يفوتني هنا أن أكرر تطلّعنا إلى أن يتم مواصلة تعزيز قدرة القسم العربي في إدارة الإعلام، نظراً لما يقدمه من خدمة متميزة للباحثين والمتخصصين في مجال الأمم المتحدة وفي الدول العربية.

إن الكويت، إيماناً منها بالدور الإعلامي للأمم المتحدة، كانت سباقة في دعم برامج الشراكة مع وسائط الإعلام في الأمم المتحدة والوصول إلى الصحفيين في دول العالم. وأشير هنا إلى دعمنا القوي لبرنامج تدريب الصحفيين ومراسلي الشبكات في الدول النامية.

خامساً، سوف يقوم وفد بلادي بالتعليق وبشكل متعمق على جهود الأمين العام في مجال الإصلاح وتعزيز المنظمة، وذلك عند مناقشة الجمعية العامة للبند ٥٢ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، والذي سيتم من خلاله مناقشة تقرير الأمين العام الأخير بشأن برنامج التغيير والإصلاح. وتأمل الكويت أن لا تتم مناقشة هذا الموضوع بطريقة تحمل الدول الأعضاء، وخاصة تلك الوفود الصغيرة، أعباء فوق طاقتها تجعلها تُشارك وكأنها تراقب المناقشات التي تخشى أن تكون حكرًا على عدد معين من الوفود. كما نتمنى أن لا يتم الاستعجال عند النظر في هذه المقترحات بحيث يتم اعتماد أمور لن يستوعبها خلال هذه الفترة القصيرة إلا عدد قليل من الوفود أيضاً.

السيدة راهولينيرينا (مدغشقر) (تكلمت

بالفرنسية): يود وفدي في البداية أن يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/57/270 عن تنفيذ إعلان الألفية الذي اعتمده زعماء العالم منذ عامين. ويزودنا هذا التقرير

وبالرغم من ذلك من الممكن، وفقاً لأحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية، تحقيق جميع الأهداف الواردة في إعلان الألفية إذا ما استكملت المساعدات الإنمائية الرسمية بجزء ضئيل على الأقل من النفقات العسكرية الراهنة.

ويفترض إعلان الألفية الذي اعتمده قادة البلدان الصناعية بالإجماع أنهم مجتمعون على الالتزام بإظهار تضامنهم مع البلدان النامية وأن في صالحهم مساعدة تلك البلدان على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، فإن تلك الفكرة مسلّم بها ضمناً في قرارات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠١، وصرحة في توافق آراء مونتيري، فضلاً عن التسليم بها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد مؤخراً في جوهانسبرغ.

وليست الأهداف الواردة في إعلان الألفية بالأهداف المثالية، كما أنها ليست مفرطة في طموحها، شريطة أن نصمم تصميماً راسخاً على تحقيقها. وسيقتضي بلوغ تلك الأهداف إصراراً منا على التضافر في العمل من أجل إقامة اقتصاد أوفر عدلاً، يتسنى فيه لجميع البلدان أن تتمتع بأوضاع تتسم بالمنافسة العادلة، ويفعل فيه القادرون المزيد من أجل المحرومين. فبدون حشد الموارد المالية الضرورية وتوفير الظروف الاقتصادية المناسبة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، "فإن الكلمات الرنانة التي وردت في الإعلان لن تكون سوى ذكريات قاتمة للاحتياجات البشرية المنسية والوعود التي لم يُوف بها"، كما قال الأمين العام بشكل موفّق للغاية في تقريره.

عالمية أكثر عدلاً، تحدّ من التفاوتات المولّدة للصراعات والاضطرابات السياسية بين الدول وداخلها. وفي هذا الصدد، تثير النقطة التي أباها الأمين العام في تقريره قلقاً شديداً. إذ جاء في التقرير ما يلي:

"إننا نواجه عالماً مقسماً بين الأغنياء والفقراء كما لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية ...

"وتظل احتمالات الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، في ضوء الظروف الراهنة مشوشة بالتأكد، حيث توجد فوارق بارزة بين المناطق وداخلها". (A/57/270، الفقرتان ٣٨-٣٩)

ويبدو أن خفض عدد من يعانون الفقر المدقع في الفترة بين الآن وعام ٢٠١٥ هدف بعيد التحقيق بالنسبة لكثير من مناطق العالم، وخاصة بالنسبة لأفريقيا، التي يقع فيها معظم أقل البلدان نمواً.

ويتوقع التقرير الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا العام عن أقل البلدان نمواً أن يزداد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع من ١١٣ مليوناً في هذه البلدان في الفترة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠١٥، وذلك في حالة استمرار الاتجاهات الحالية. وهذه الاتجاهات أبعد ما تكون عن التحسن، بل من المرجح أن تسوء بفعل التأثير الناجم عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، الأمر الذي يعني أن ملايين أخرى من الناس سيقعون ضحايا للفقر. يضاف إلى تلك الصورة المقبضة زيادة في الإنفاق على الأسلحة، مما يؤدي لاضمحلال أي أمل في أن تخصص عائدات السلام للتنمية.

السيد الطيب (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس بداية، أود أن أضم صوتي إلى الزملاء الذين تناولوا الحديث قبلي في توجيه الشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن أعمال المنظمة خلال العام المنصرم.

وإذا كان لا بد لي أن أشيد بالجهد الكبير الذي بذل في وضع هذا التقرير الذي جاء بحق تقريراً شاملاً ودقيقاً في طرحه للتطورات التي شهدتها المجتمع الدولي العام الماضي ودور المنظمة في معالجة قضايا الأمن والسلام والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والتنمية، فإنني أود أن أشيد، على نحو خاص، بما اتسم به التقرير من واقعية عندما أشار في بدايته إلى أن كثيراً من الناس شعروا أن العالم في هذه السنة بات مكاناً أخطر بكثير مما كان عليه منذ سنين عديدة. ولعل المراقب للأوضاع الدولية يدرك أن السبب الرئيسي في تراجع الشعور بالأمن لدى عدد كبير من الشعوب إنما يعود إلى تخلي العديد من الدول عن صدق الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية، وإلى تهاون المجتمع الدولي في الوقوف بحزم وقوة أمام هؤلاء الخارجين على الشرعية الدولية، فساد الظلم والاستبداد، وكثير القهر فتوّد العنف، وبالتالي فقدّ الناس الأمن والطمأنينة.

إن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ممارسات لاإنسانية، حيث القتل والاعتقالات وتدمير المنازل والحصار تلو الحصار على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وقيادته الشرعية ما هو إلا تجسيد لسياسة الطغيان وإرهاب الدولة، ونموذج لعدم احترام مبادئ الأمم المتحدة والاستهانة بقرارات الشرعية الدولية.

فكما رفضت إسرائيل، في السابق، تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة باحتلالها فلسطين

وما دامت الدول تجدد بطريقة أو بأخرى مبلغ الـ ٨٠٠ بليون دولار اللازمة لنفقاتها السنوية على التسليح، فمن المؤكد أن في مقدورها الإسهام ولو بجزء صغير على الأقل من هذا المبلغ في السياسات التي تتوخى منع نشوب الحرب والتصدي للفقر، الذي يمثل أحد الأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات.

ونظراً لأن أفريقيا هي أشد القارات تأثراً بالفقر وغيره من النكبات، بما فيها وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهي بحاجة إلى الدعم والتضامن الدوليين أكثر من أي وقت مضى لإنقاذها من براثن الفقر المدقع. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يبدي تقديره ومساندته للجهود التي تبذلها أفريقيا لتوجيه دفة شؤونها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، على النحو الذي يتجلى في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولأن الدول النامية تشكل معيناً هائلاً من الدينامية والإمكانيات، فهي تفضل التجارة على المعونة والتضامن على الصدقة، حتى تصبح التنمية المتناغمة لجميع الدول على النحو المتوخى في الميثاق حقيقة بدلاً من مجرد تعلل وروع بالأمني.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تنتظرنا في تحقيق أهداف إعلان الألفية، فإن مدغشقر مقتنعة بأن تنفيذ الأهداف الواردة في الإعلان الألفية سيؤتي نتائج أفضل إذا ما توافرت الإرادة السياسية وأتيحت الموارد الكافية، وتم التنسيق الاستراتيجي والتعاون الملائم على جميع الأصعدة.

وتضافراً من مدغشقر مع المجتمع الدولي، فإنها تعرب عن استعدادها للتعاون مع كافة العناصر في أسرة الأمم المتحدة من أجل أن يتاح للبشرية عالم يتسم بمزيد من الكرامة والأمان، ويخلو من الخوف والعوز.

وفي إطار مكافحة الإرهاب تتعاون المملكة العربية السعودية مع جميع الأطراف، سواء بشكل ثنائي أو في الإطار المتعدد الأطراف، وفق قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) على أن ما يدعو للأسف والقلق أن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية قد أفرزت ظاهرة لا تقل خطورة عن الإرهاب بل أنها - إذا ما استمرت - سوف تكون المغذي الرئيسي للإرهاب، وهي ظاهرة نشر روح العداة والكراهية للعرب والمسلمين. فقد لجأت بعض الدوائر الشريرة، في بعض الدول إلى التعامل مع تلك الهجمات الإرهابية خارج إطارها الحقيقي والواقعي، فأخذت تشن حملة عدائية ضد العرب والمسلمين، في محاولة لإلصاق تهمة الإرهاب بهم. والمقام هنا لا يتسع لتفنيد هذه الادعاءات ودحضها، ولكن الجميع يعرف أن الإسلام، كغيره من الديانات السماوية الأخرى، يُحرم قتل النفس إلا بالحق، وينزل أشد العقوبات على من يرتكب جريمة القتل. الإسلام دين سماوي يدعو إلى العدالة والإخاء والمساواة والسلام وينبذ العنف وترويع الآخرين. كما أنه لا يمكن أن توصم أمة بحالها يبلغ تعدادها خمس سكان الأرض لمجرد أن حفنة منهم قد شاركت في تلك الجريمة. فلم يسبق من قبل أن تم تحميل جميع اليهود والنصارى وزر عمل قام به أفراد يتبعون هذين الدينين، فلماذا يطبق هذا المبدأ إذن على العرب والمسلمين؟

وإننا إذ نستنكر بشدة هذا التوجه الخطير، ونحذر من مغبة هذه الظاهرة التي من شأنها أن تكسر العداة والبغضاء وتورث الكراهية بين الشعوب، نهب بهذه المنظمة أن تسارع في اتخاذ كل ما هو ممكن للتصدي لهذه الظاهرة القائمة على العنصرية وكراهية الآخرين، وأن تعمل كل ما بوسعها لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات

والأراضي العربية الأخرى، ومنها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٩٤ (١٩٤٨)، رفضت إسرائيل أيضا هذا العام استقبال فريق تقصي الحقائق الذي شكّله الأمين العام للأمم المتحدة واعتمده مجلس الأمن بالإجماع في قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) للتحقيق في الفظائع والجرائم التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنين، مما أوجب الأمين العام على حل هذا الفريق دون أن يتمكن من زيارة المواقع المعنية.

وها هي إسرائيل ترفض اليوم، أيضا، تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي صدر مؤجرا والذي يقضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي فورا من المدن الفلسطينية إلى المواقع التي كانت عليها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. هذا الموقف الإسرائيلي الرفض لتطبيق جميع القرارات الدولية ذات العلاقة باحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، من جهة، وتعاون المجتمع الدولي في إرغام إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية، من جهة أخرى، هو الذي جعل الشعب الفلسطيني، الذي يعاني من ويلات الاحتلال الإسرائيلي، يشعر بعدم الأمان ويعيش في خوف ورعب على الدوام.

يتراجع الشعور بالأمن في العالم، أيضا، بسبب تنامي ظاهرة الإرهاب، وهي الظاهرة التي طالما حذرت بلادي من خطورتها ودعت كثيرا ومرارا إلى تكثيف الجهود الدولية لمكافحةها. فكانت المملكة من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وعلى معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب. وعلى المستوى الدولي، انضمت بلادي إلى العديد من معاهدات واتفاقيات مكافحة الإرهاب. لذا كان من الطبيعي أن تكون المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي بادرت باستنكارها الشديد للهجمات الإرهابية التي تعرّضت لها الولايات المتحدة الأمريكية العام الماضي، باعتبارها عملا إجراميا يتعارض كل التعارض مع التعاليم الدينية ومع القيم الإنسانية والحضارية.

التنمية الشاملة والرخاء ليكون العالم مكانا آمنا للجميع، وهذا، في اعتقادنا، مرهون باحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة بشأن هذه البنود في هذه الجلسة. وسواصل المناقشة عصر اليوم، الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

وتعميق مفاهيم التسامح وقيم العدالة والمساواة بين الأمم والشعوب لكي يسود السلام والأمان في العالم.

إن موضوع نزع السلاح يقع في أعلى درجات سلم اهتمامات بلادي، لذا، فإنه لمن المؤسف حقا أن نعرف من خلال إطلاعنا على تقرير الأمين العام لهذا العام أن منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف لم تشهد أي تعاون دولي يذكر خلال العام المنصرم. إن المملكة العربية السعودية تدعم كل الجهود الدولية لنزع السلاح العام والكامل، لا سيما أسلحة الدمار الشامل. فالمملكة العربية السعودية منضمة إلى المعاهدة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية، وللاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة البيولوجية وللاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية، كما تشارك بلادي في الجهود الإقليمية والدولية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر قرارا سنويا منذ عام ١٩٧٤ يطالب بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإنه لم يتم تحقيق هذا الهدف بسبب رفض دولة واحدة في المنطقة، وهي إسرائيل، الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع برامجها النووية لنظام المراقبة الدولية.

لذا، فإن وفد بلادي يناشد المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي سوف يساهم إلى درجة كبيرة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بل وفي العالم أجمع.

في الختام، أود أن أؤكد على الأهمية البالغة التي توليها المملكة العربية السعودية لمنظمة الأمم المتحدة ودورها الهام والرئيسي في حفظ الأمن والسلام والاستقرار وتحقيق